

مسائل انتخابية

تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية
وأثرها على الحياة السياسية في اليمن

لجنة الانتخابات – الكوتا النسائية

عبد الناصر حسين الموسوي

الأراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت

رقم الإيداع: 858 - 2009

عبدالناصر المودع

مسائل انتخابية

مؤسسة فريدريش ايبرت

مركز التنمية المدنية

المحتويات

9 مقدمة
12 كلمة مؤسسة فريدريش إبيرت
13 الفصل الأول
13 تشكيل الإدارة الانتخابية (لجنة الانتخابات)
17 المقترحات الخاصة بتشكيل لجنة الانتخابات
17 أولاً: المبادئ العامة في تشكيل لجنة الانتخابات
18 ثانياً: آلية تشكيل اللجنة
20 ثالثاً: تشكيل محكمة انتخابات دستورية
21 رابعاً: أحكام عامة
23 الفصل الثاني
23 اقتراح آلية لتصويت الجنود
24 أولاً: التصويت عبر الوكالة
25 ثانياً: عدم التصويت في الانتخابات الفردية والتصويت في الانتخابات النسبية
27 الفصل الثالث
27 تمثيل النساء
27 أولاً: نظام الدوائر المغلقة
28 ثانياً: نظام القائمة الوطنية
29 ثالثاً: نظام الأكبر رقلاً
33 الفصل الرابع
33 معايير النظام الانتخابي الجيد
39 هل يتحمل النظام الانتخابي مسؤولية المشكلات السياسية
41 الفصل الخامس
41 النظم الانتخابية والعملية السياسية
55 الفصل السادس
55 تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية وأثرها على الحياة السياسية في اليمن
59 مخرجات النظام الحالي (نظام الفائز الأول)
64 النظام الأول
 نظام مختلط مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي
64 (توسعة حجم الدوائر)
67 مخرجاته السياسية
72 النظام الثاني
 نظام مختلط - مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي -
72 تخصيص دوائر نسبية إلى جانب الدوائر الفردية
75 مخرجاته السياسية
80 النظام الثالث
 نظام مختلط إضافة مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام
80 الحالي - بطاقتين انتخابيتين
82 مخرجاته السياسية

87 النظام الرابع
	نظام مختلط إضافة مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام
87 الحالي - بطاقة انتخابية واحدة
90 مخرجاته السياسية
95 النظام الخامس
	مختلط (الفائز الأول / النسبي) إضافة مائتين مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية
95 المقاعد وفق النظام الحالي (بطاقتين انتخابيتين)
97 مخرجاته السياسية
103 النظام السادس
	مختلط (الفائز الأول / النسبي) إضافة مائتين مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية
103 المقاعد وفق النظام الحالي (بطاقة انتخابية واحدة)
105 مخرجاته السياسية
110 النظام السابع
110 قائمة نسبية مغلقة بدون نسبة حسم
112 مخرجاته السياسية
121 النظام الثامن
	قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 5% من إجمالي المصوتين
121 (منع الأحزاب من أن تنقسم بعد دخول البرلمان)
124 مخرجاته السياسية
131 النظام التاسع
	قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 2% من جميع المحافظات
131 (منع الأحزاب من أن تنقسم بعد دخول البرلمان)
133 مخرجاته السياسية
139 النظام العاشر
	قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 5% من إجمالي المصوتين
139 (السماح للأحزاب من الانقسام في البرلمان)
141 مخرجاته السياسية
147 النظام الحادي عشر
	قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 2% من جميع المحافظات
147 (بدون منع الأحزاب من الانقسام بعد دخول البرلمان)
149 الفصل السابع
149 إنشاء مجلس شوري منتخب
149 النظام الانتخابي الأول
	مجلس النواب وفق النظام الحالي - مجلس الشورى قائمة نسبية وتمثيل متساوي
149 للمحافظات
152 مخرجاته السياسية
157 النظام الانتخابي الثاني
	مجلس النواب وفق النظام الحالي - مجلس الشورى قائمة نسبية - الدولة دائرة انتخابية
157 واحدة
160 مخرجاته السياسية

مقدمة

حين بدأ التفكير بوضع هذه الدراسة كانت القضايا المتعلقة بالانتخابات سببا للخلافات بين السلطة والمعارضة، وكان يبدو حينها أن الاتفاق على هذه القضايا سيخرج اليمن من حالة الاحتقان السياسي الذي كانت تعيشه.

ومع اكتمال هذه الدراسة تراجعت القضايا الانتخابية وفقدت أهميتها لصالح قضايا أكثر إلحاحا وخطورة من مثل الحرب الدائرة في صعدة والحراك في الجنوب وغيرها من القضايا التي تهدد وجود الدولة. الأمر الذي جعل من قضية الانتخابات تبدو وكأنها ترف في غير وقته.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن التحليل المعمق لأسباب هذه الأزمات والمشاكل يشير إلى أن السبب الرئيسي يرجع إلى خلل في بنية النظام السياسي، والذي يتكون من عدد من العناصر من بينها القضايا المتعلقة بالانتخابات. وبما أن الأمر على هذا النحو فإن أي حلول جديدة للمشاكل التي يعاني منها اليمن لا بد أن تشمل على حلول سياسية تكون القضايا الانتخابية جزءا منها، وهذه النتيجة تعني بأن الأفكار التي وردت في هذه الدراسة ستكون مفيدة لتلك المرحلة التي نتمنى أن تكون في المستقبل القريب.

تهتم هذه الدراسة بمناقشة المشاكل المتعلقة بالشأن الانتخابي من قبيل الخلافات حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وتغيير النظام الانتخابي، وآلية تمثيل النساء في البرلمان. وقد تضمنت الدراسة عدد من الأفكار الخاصة بتشكيل لجنة الانتخابات، وآلية للكويتا النسائية، وقامت بعمل إسقاطات «نظرية» لبعض الأنظمة الانتخابية على الواقع اليمني،

وكيف ستكون مخرجاتها على الحياة السياسية في حال تم تبنيها .
تم التركيز على نظامين انتخابيين فقط وهما: النظام المختلط ونظام القائمة النسبية المغلقة. كون الحديث يدور في الوقت الحالي عنهما .
وكما سيلاحظ القارئ فإن الدراسة قد استطردت كثيرا في دراسة هاذين النظامين ، وأسهب في إيضاح الدور الكبير التي تلعبه التفاصيل الصغيرة استنادا إلى حقيقة مهمة وهي أن الخلافات دائما ما تكون في التفاصيل وكذلك الحلول ، فالتفاصيل الصغيرة تلعب دورا رئيسيا في العمل السياسي ، وهو ما تغفله القوى المتصارعة وتقلل من شأنه حين تركز على العناوين الكبيرة وتتجاهل تلك .

ونتيجة لما سبق فإن الفكرة المركزية في هذه الدراسة تقوم على إيضاح دور التفاصيل الصغيرة في الشق المتعلق بالنظام الانتخابي على العملية السياسية ، وهو ما يتوجب على النخبة السياسية الانتباه إليها أثناء النقاش حول إنشاء نظام انتخابي جديد .

إن هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء النخبة السياسية قدر من الدراية بالأنظمة الانتخابية ومخرجاتها ، كي تكون على بينة - ولو نظرية - بمخرجات النظام الذي سيتم تبنيه . كما أنها تهدف إلى طرح بعض الأفكار المتعلقة بتشكيل لجنة الانتخابات وآلية مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية .

أن الدراسة لم تتبنى صراحة نظام انتخابي محدد، ويرجع السبب إلى أن فكرة الدراسة تقوم على تمليك النخبة أفكار ومعلومات، ومن ثم فأنهم من سيتولون عملية اختيار النظام الملائم وليس الكاتب .

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أوجه الشكر والعرفان لمؤسسة فريدرش إبيرت التي بمساهمتها المادية والمعنوية سيرى هذا العمل النور ، وأخص

بالشكر والتقدير السيد فليكس إيكنبرج المدير المقيم للمؤسسة في صنعاء
والأستاذ محمود قياح مدير البرامج على تعاونهما الوثيق وصبرهما
على إيقاع عملي البطيء.

عبد الناصر المودع

15 نوفمبر 2009

كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت

« إن الديمقراطية في نظري إنما تتسلسل في ضرورة أن تتساوى في قلبها الفرص
للأضعف للناس وأقوالهم »
الحماة غاندي

غالبًا ما يتركز الاهتمام العام حول إصلاح النظام الانتخابي. إلا أن إصلاح الأجهزة المختصة بتنظيم وإدارة العملية الانتخابية لم يكن أقل أهمية من ذلك كونه يعزز ثقة الناخب بهذه الأجهزة ومن ثم النتائج المترتبة عنها. تعد الانتخابات أكثر خصائص الديمقراطية أهمية فمن خلالها يُمنح الشعب حرية اتخاذ القرار فيما يخص شئونه، فالشعب يستطيع في كل مرة تجرى فيها انتخابات التعبير عن رغبته في التغيير، أو موافقته على السياسات المتبعة. وتمنح الانتخابات للشعب حق المشاركة الدائمة في عمليات التقييم للحكومة بأجهزتها المختلفة.

يتوقف على النظام الانتخابي مستقبل التحول الديمقراطي، ويساعد على إحداث التحول أو إعاقته، والخطوة الأولى لضمان إحداث وبناء النظام الديمقراطي تتمثل بإيجاد برلمان معترف بشريعة نتائج الانتخابات التي أوجدته، ويكون معبراً عن المصالح والأيدولوجيات المختلفة، ويضم بين أعضائه الرجال والنساء الأغنياء والفقراء، ويتمتع بفاعلية وتأثير في تشكيل الحكومة وسياساتها إضافة إلى الرقابة عليها ومسائلتها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو استعراض بعض الخيارات المتعلقة بالإدارة الانتخابية والخيارات المختلفة للنظامين النسبي والمختلط والكويتا متضمناً إسقاطات متعددة على الواقع اليمني.

نأمل أن تسهم هذه الدراسة في أن تعين القائمين على تصميم التشريعات وصناع القرار على استلهام بعض الحلول والمقترحات لصياغة ما يروونه مناسباً ويمكن مواءمته بما يناسب الظروف الخاصة باليمن.

محمود قياح

مدير البرامج

فيلكس آيكنبرج

الممثل المقيم

الفصل الأول

تشكيل الإدارة الانتخابية (لجنة الانتخابات)

نقصد بالإدارة الانتخابية الجهة المخولة بالإشراف على العملية الانتخابية التي تشمل تسجيل الناخبين والمرشحين وإعلان النتائج. وتعد الإدارة الانتخابية مكوناً أساسياً للعملية الديمقراطية، بصفتها الجهة التي تقوم بدور الحكم لأطراف اللعبة الانتخابية، على اعتبار أن العملية الانتخابية تشبه أي لعبة تنافسية، والتي تتطلب ثلاثة عناصر رئيسية لا يمكن أن تقوم بدونها وهي:

- 1 - وجود أكثر من لاعب يتنافس على نتائجها.
 - 2 - وجود قواعد لعبة يقبل بها جميع المشاركين وتطبق على الجميع بشكل متساوٍ وعادل.
 - 3 - وجود حكم يرضى بحكمه جميع اللاعبين.
- تعترى العملية الانتخابية في اليمن مشكلات مرتبطة بالعنصرين الثاني والثالث، حيث نجد خلافات حول قواعد اللعبة من حيث نوعيتها وعدالة تطبيقها، إلى جانب الخلاف حول الحكم - اللجنة العليا للانتخابات - من حيث طريقة تشكله وآلية عمله، وهو الموضوع الذي ناقشه.
- وفي البداية دعونا نشير إلى أشكال الإدارات الانتخابية المطبقة في دول العالم في ما يلي:

أولاً: إدارة حكومية:

تتولى في بعض الدول إحدى الوزارات كوزارة الداخلية إدارة الانتخابات، وتعد هذه الطريقة من أسهل الطرق وأقلها كلفة. فوزارة

الداخلية المتواجدة عبر أقسام الشرطة في جميع مناطق الدولة، يمكنها أن توفر الكثير من الجهد والمال في حال قيامها بإدارة الانتخابات.

مشاكل تطبيق هذه الإدارة في اليمن:

هذا النموذج غير ممكن في اليمن - في الوقت الحالي على الأقل - بسبب رفض المعارضة تولي أحد أجهزة السلطة التنفيذية تنظيم الانتخابات، التي تراها تابعة للحزب الحاكم، وعليه فإن هذا الخيار يصبح مستبعدا.

ثانيا: إدارة قضائية:

يقوم القضاء في بعض الدول بإدارة الانتخابات بعدة أشكال، منها الإشراف على الجزء الأخير من العملية الانتخابية - عملية التصويت وإعلان النتائج - أو إدارة العملية الانتخابية بجميع مراحلها.

مشاكل تطبيق هذه الإدارة في اليمن:

تتهم المعارضة القضاء أنه غير مستقل بسبب هيمنة السلطة التنفيذية عليه، وقد رُفض هذا النموذج حين تقدمت الحكومة به في وقت سابق.

ثالثا: إدارة مستقلة:

تتشكل في بعض الدول هيئة مستقلة تتولى إدارة الانتخابات، كما هو الحال في الهند، وتتبع اليمن نظريا فكرة الهيئة المستقلة، إذ أن القانون ينص على وجوب أن يكون عضو اللجنة العليا للانتخابات غير منتمي حزبيا، وفي حال انتمائه عليه أن يجمد نشاطه الحزبي بعد توليه المنصب.

مشكلات تطبيق هذه الإدارة في اليمن:

عانى هذا النموذج من مشكلات عديدة في اليمن ، ويعود السبب إلى أن أطراف اللعبة السياسية وخاصة المعارضة تعتقد أنه لا يوجد من يمكن اعتباره مستقل والاطمئنان إليه ليتولى هذا الأمر .

رابعاً: إدارة حزبية:

تتشكل الإدارة الانتخابية من الأحزاب السياسية في بعض الدول ، وغالبا ما تكون من الأحزاب التي لها وجود في البرلمان . وفي اليمن جرت العادة أن تتشكل اللجنة العليا للانتخابات من خلال محاصصة حزبية ، وهو ما يعني إتباع هذا النموذج بشكل عملي في اليمن . رغم أن القانون لم ينص على ذلك .

مشكلات تطبيق هذه الإدارة في اليمن:

تطالب أحزاب المعارضة أن تتشكل اللجنة العليا للانتخابات من الأحزاب ، على اعتبار أن هذا الوضع سيخلق حالة من التوازن يعمل على ضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة ، ويبدو أن هذه الصيغة هي الأكثر واقعية في اليمن . ومع ذلك فإن هذه الصيغة تواجهها العديد من المشكلات أهمها: معيار اختيار الأحزاب وكيفية عمل اللجنة في حال وجود انقسام حزبي قد يشل عملها .

خامسا: إدارة مختلطة:

تتولى في بعض الدول إدارات مختلطة من الجهات التي سبق ذكرها ، كأن تتشكل اللجنة من موظفين حكوميين وقضاة ، أو حزبيين ومستقلين .

مشكلات تطبيق هذه الإدارة في اليمن:

يبدو أن هذا النظام هو الأفضل لليمن ، خاصة لو تم اختيار مزيج من الجهات التي تجعل اللجنة تعمل بكفاءة و بشفافية و فاعلية تجعلها قادرة على اتخاذ القرارات وفي نفس الوقت تلقى هذه القرارات القبول من جميع الأطراف المشاركة في الانتخابات .

المقترحات الخاصة بتشكيل لجنة الانتخابات

أولاً: المبادئ العامة في تشكيل لجنة الانتخابات

التوازن: ينبغي للجنة أن تكون متوازنة من خلال تمثيلها لأهم الأحزاب المتنافسة بشكل متساوي، بحيث لا يكون لحزب نفوذ أكبر من غيره، وأن يتم التناوب على رأسها بشكل دوري.

الاستقلالية:

ونقصد بها عدم تبعية اللجنة لأي جهة.

الفعالية:

اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة.

العلنية:

أن تكون جميع نشاطات اللجنة وقراراتها علنية ويحق للأحزاب والجمهور الإطلاع عليها.

ثانيا: آلية تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة الانتخابية من ثلاث جهات: الأحزاب ، المستقلين ،
القضاة ، على النحو التالي:

1- أربعة ممثلين لكتلة الحزب الحاكم يختارهم الحزب الحاصل على
أكثر أصوات الناخبين في آخر انتخابات برلمانية. وأربعة ممثلين لكتلة
أحزاب المعارضة يختارهم الحزب الحاصل على المرتبة الثانية من
أصوات الناخبين في آخر انتخابات نيابية.

2- تختار الأحزاب الممثلة لكتلة الحزب الحاكم شخصية مستقلة على
الآ ترُفض من قبل الأربعة الأحزاب الممثلة لكتلة أحزاب المعارضة.
وتختار الأحزاب الممثلة لكتلة أحزاب المعارضة شخصية مستقلة على الآ
ترُفض من قبل الأحزاب الممثلة لكتلة الحزب الحاكم.

3 - يرشح مجلس القضاء الأعلى 15 قاضيا بدرجة قاضي استئناف ،
وتتولى الأحزاب الممثلة في اللجنة إلى جانب الأعضاء المستقلين اختيار
قاض واحد بأغلبية 8 أصوات .

4 - رئاسة اللجنة يتم التناوب عليها بين جميع الأعضاء .

5 - يؤدي العضوان المستقلان والقاضي اليمين القانونية أمام المحكمة
العليا أو البرلمان . أما الممثلون الحزبيون فلا يؤدون اليمين القانونية
كونهم ممثلين غير دائمين لأحزابهم .

6 - يحق للأحزاب الممثلة أن تسحب ممثليها من اللجنة في أي وقت
دون إبداء الأسباب .

7 - المخصصات المالية للممثلين الحزبيين تمنح لأحزابهم ، وهي التي

تتولى صرفها لهم، أما العضوان المستقلان والقاضي فتمنح لهم المخصصات المالية بشكل مباشر.

8 - يحق للأحزاب الممثلة في اللجنة أن تنيب ممثل آخر في حال غياب الممثل الأصلي.

9 - يحق لخمسة أعضاء التقدم بطلب مسبب إلى محكمة الانتخابات لعزل أحد الأعضاء غير الممثلين للأحزاب ومن حق المحكمة البت في هذا الطلب من عدمه.

10 - تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة.

مهام لجنة الانتخابات:

1 - إدارة الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية وإجراء الاستفتاءات.

2 - القيام بمهام لجنة شؤون الأحزاب وتحديد المهام التالية:
أ- تسجيل الأحزاب.

ب- توزيع المخصصات المالية للأحزاب.

ت- الرقابة على الأموال المخصصة للحملات الانتخابية.

ث- الإشراف والرقابة على ميزانيات الأحزاب.

ج- إدارة الانتخابات داخل الأحزاب وإقرارها.

3 - إدارة الانتخابات للجمعيات والنقابات والمنظمات غير الحكومية والجامعات، والجمعيات الخيرية، وكل مؤسسات النفع العام.

4 - تسجيل جمعيات النفع العام والإشراف، والرقابة على أنشطتها المالية، وتوزيع المخصصات العامة لها.

ثالثاً: تشكيل محكمة انتخابات (دستورية)

- 1 - يقوم مجلس القضاء الأعلى بترشيح قائمة من 15 قاضياً بدرجة استئناف إلى مجلس النواب، ويتولى مجلس النواب بأغلبية 80% من أعضائه اختيار 5 منهم يشكلون أعضاء المحكمة، وفي حال لم يكتمل العدد من القائمة الأولى يرشح المجلس قائمة أخرى.
- 2 - تتولى المحكمة النظر في الدعاوى المقدمة ضد قرارات اللجنة الانتخابية بما في ذلك القرارات الخاصة بنتائج الانتخابات.
- 3 - تكون المحكمة بمثابة محكمة استئناف للأحكام الصادرة في المحاكم الابتدائية في القضايا المتعلقة بالانتخابات والأحزاب وجمعيات النفع العام.
- 4 - يجوز استئناف أحكام المحكمة أمام المحكمة العليا باستثناء الأحكام الصادرة بالإجماع فلا يحق استئنافها.
- 5 - مدة عمل المحكمة 6 سنوات.
- 6 - يحق تجديد عضوية قضاة المحكمة لأكثر من مرة.
- 7 - لا يحق لأي جهة عزل قضاة المحكمة، ووحده مجلس النواب بأغلبية 80% يحق له الطلب من المحكمة العليا رفع الحصانة عن أي قاضي ومحاكمته.

رابعاً: أحكام عامة

لكون قانون الانتخابات يؤثر على مجمل الحياة السياسية فإن من الضروري وضع الإجراءات الكفيلة بجعل هذا القانون ناتجاً عن توافق أغلب أطراف العملية السياسية إن لم يكن جميعهم، ومن أجل تحقيق هذا التوافق ينصح بما يلي:

- أن يتم تعديل قانون الانتخابات عبر حوار تشترك فيه جميع القوى السياسية.

- أن يتم إقرار هذه التعديلات في مجلس النواب عبر أغلبية خاصة كأن تكون 80% من عدد الأعضاء.

- أن لا يتم إدخال أي تعديلات على قانون الانتخابات إلا بنفس الأغلبية التي أقرته، لضمان عدم تلاعب أي حزب حاصل على الأغلبية المطلقة بهذا القانون المهم والحيوي.

الفصل الثاني

اقترح آلية لتصويت الجنود

يحدد قانون الانتخابات الحالي المواطن الانتخابي الذي يحق للناخب أن يسجل نفسه فيه ، بثلاثة هي:

- 1 - مقر السكن الدائم للناخب
- 2 - مقر السكن الدائم لأسرة الناخب
- 3 - مقر عمل الناخب

خلال الانتخابات السابقة كان هناك جدل كبير حول المواطن الثالث المتعلق بمقر العمل ، حيث اتهمت أحزاب المعارضة الحكومة باستغلاله لصالحها ، من خلال توجيه الموظفين الحكوميين بالتصويت لصالح مرشحي الحزب الحاكم . وأكثر ما كانت المعارضة تثيره هو تصويت الجنود ، حيث رأت أن الحكومة تعمل قبل الانتخابات على توزيع الجنود في الدوائر الانتخابية ، وفق خطة معينة تهدف إلى ترجيح كفة مرشحي الحزب الحاكم . وخلال الفترة الماضية لم يتوصل الطرفان إلى حلول لهذه المشكلة فالمعارضة تصر على إلغاء المواطن الثالث ، فيما ترى الحكومة أن هذا الأمر سيمنع الجنود من ممارسة حقهم الانتخابي . ولكون هذه المشكلة ستبقى من المسائل الشائكة فإن من المفيد وضع عدد من المقترحات لحل هذه المشكلة استنادا إلى تجارب بعض الدول .

أولاً: التصويت عبر الوكالة

آليته:

يقوم الجندي أو الموظف البعيد عن دائرته الانتخابية بتوكيل أحد أفراد أسرته للتصويت نيابة عنه في الدائرة التي يسكن فيها، وفي هذه الحالة فإن الشخص صاحب الوكالة يحصل على بطاقته الانتخابية وبطاقة موكله ويقوم بالتصويت لكليهما.

عيوبه:

سيُعد هذا المقترح مخالفا لقاعدة دستورية تعتبر التصويت في الانتخابات حق شخصي لا يجوز التنازل عنه لشخص آخر، كما أن هذه الآلية قد تفتح الباب أمام بيع الأصوات من خلال قيام الجنود بتوكيل شخص محدد مقابل الحصول على مبلغ معين.

مزاياه:

يعد هذا المقترح أقل الحلول سوءاً حيث أنه سيمنح الجندي حق التصويت الذي سيمارسه في الدائرة التي يسكن فيها أو تسكن فيها أسرته.

ثانياً: عدم التصويت في الانتخابات الفردية والتصويت في الانتخابات النسبية

آليته:

يقوم الجنود والموظفون البعيدون عن دوائرهم الانتخابية في التصويت للقوائم النسبية في حال أصبحت الدولة دائرة انتخابية واحدة، فيما لا يصوتون في الانتخابات الخاصة بدوائرهم. وفي هذه الحالة يجب إلغاء الموطن الثالث والاكتفاء بالموطن الأول والثاني.

عيوبه:

سيعد هذا المقترح مخالفاً لحق دستوري حين لا يمنح بعض المصوتين حق الانتخاب.

مزاياه:

ستقبل المعارضة بهذا المقترح كونه سيلغي تأثير الجنود على نتائج الانتخابات، وهو مثل سابقه يعد أقل الحلول سوءاً.

الفصل الثالث

تمثيل النساء

توجد عدة طرق لمساعدة النساء للوصول إلى المجالس المنتخبة، من خلال وضع قواعد تفضيلية فيما يطلق عليه التحيز الايجابي، ومن هذه الطرق نظام الكوتا (الحصة)، وهو النظام الذي يحدد نسبة معينة من المقاعد تخصص للنساء، وفي هذا الشأن يمكن مناقشة عدد من هذه الأنظمة:

أولاً: نظام الدوائر المغلقة

ماهيته:

يتم تخصيص عدد من الدوائر الانتخابية لا يسمح للذكور بالترشح فيها.

مشكلاته:

- 1 - ما هو المعيار الذي سيتم بموجبه تخصيص هذه الدوائر.
- 2 - تعارض هذا التخصيص مع مبدأ المساواة المكفول في الدستور حيث سيحرم المرشحين الذكور في هذه الدوائر من فرصة الترشح للانتخابات، وهذا الأمر سيجعل هذه الفئة تعارضه بكل ما تملك من قوه لأنه يخرجها عمليا من دائرة التواجد السياسي في السلطة التشريعية.
- 3 - سيحابي هذا النظام بعض المرشحات اللواتي ينتمين للدوائر الانتخابية المخصصة فيما سيحرم المرشحات في الدوائر غير المخصصة. فلو أن هذا النظام خصص بعض الدوائر في مدينة صنعاء مثلا فإنه

سيكون في مصلحة المرشحات المنتميات إلى هذه الدوائر بينما المرشحات في الدوائر الأخرى لا يستفدن من هذا النظام .

4 - سيواجه هذا النظام بمعارضة قوية من الأحزاب التي لها نفوذ وقوة في الدوائر التي تم تخصيصها للنساء ، فلو تم تخصيص دائرة فاز فيها سابقا مرشح عن حزب الإصلاح ، فإن هذا الحزب سيعارض أن تخصص هذه الدائرة للنساء لأنه سيخسرهما مستقبلا خاصة إذا كان هناك مرشحة قوية لحزب منافس له . وسيتم التعامل مع هذا التخصيص وكأنه استهداف سياسي أو شخصي من قبل الجهات المتضررة منه .

احتمالية تطبيقه:

من غير المحتمل أن يطبق هذا النظام بسبب المشكلات الكثيرة التي سيواجهها كما سبقت الإشارة .

ثانيا: نظام القائمة الوطنية

ماهيته:

يتم تخصيص عدد من المقاعد للنساء . كأن يحدد 30 مقعدا يترشحن فيه ضمن قوائم حزبية تقدم للناخب في جميع المراكز الانتخابية ضمن بطاقة خاصة ، وعلى الناخب أن يصوت لرمز قائمة كل حزب ، وتفوز القوائم بعدد من النساء مساوية لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة .

مشكلاته:

لن يواجه هذا النظام بمشكلات كثيرة خاصة أنه لن يكون على حساب مصالح أي جهة كما هو الحال في النظام السابق، ومع ذلك فإن هذا النظام سيعطي قادة الأحزاب سلطة تحديد من من النساء يدخلن القائمة وهو أمر قد يضعف من حظوظ بعض المرشحات. إلى جانب ذلك لن يمكن هذا النظام الأحزاب الصغيرة من إنجاح مرشحاته، وسيكون الفوز من نصيب قوائم الأحزاب الكبيرة، حيث أنه وعلى افتراض أن عدد المقاعد المخصصة هي 30 مقعداً، وعدد الأصوات الصحيحة هي 8 مليون فإن فوز أي مرشحة يحتاج إلى 266 ألف صوت وهو رقم كبير لن تحصل عليه سوى الأحزاب الكبيرة. بالإضافة إلى أن هذا النظام لن يسمح للمرشحات المستقلات من الفوز.

احتمالية تطبيقه:

من المحتمل أن يطبق هذا النظام خاصة أن الأحزاب الكبيرة ستوافق عليه لأنه سيضيف لها مقاعد جديدة.

ثالثاً: نظام الأكبر ثقلًا

ماهيته:

يتم إضافة عدد من مقاعد مجلس النواب للنساء، كأن يضاف (30) مقعد لمجلس النواب الحالي، ومن ثم تترشح النساء في أي دائرة انتخابية، ويصوت الناخب لها ولغيرها من المرشحين الذكور بنفس الآلية التي يتم

التصويت بها وفق نظام الفائز الأول، ومن تتمكن من الفوز بالمركز الأول لا تدخل ضمن المقاعد الخاصة بالنساء، أما من لم تفز فيتم ترتيبهم من الأعلى للأدنى وفق عدد الأصوات التي حصلن عليها في الدوائر التي ترشحن فيها، وتعتبر الفائزات من حصلن على الرقم (1) وحتى الرقم (30)، وفي حال شغور أي مقعد من هذه المقاعد تصبح المرشحة صاحبة المرتبة (31) هي الفائزة بشكل تلقائي.

مشكلاته:

لن يواجه هذا النظام بمشكلات كثيرة خاصة أنه لن يكون على حساب مصالح أي جهة كما هو الحال في الأنظمة السابقة، إضافة إلى أنه سيكون أكثر عدالة في إعطاء المستقلات ومرشحات الأحزاب الصغيرة فرص متساوية مع مرشحات الأحزاب الكبيرة، إلى جانب أن الفائزة ستكون من الشخصيات التي استطاعت إقناع أكبر عدد من الناخبين للتصويت لها، وهو الأمر الذي سيوصل عضوات ذات مقدرة سياسية أفضل مما يوفره نظام القائمة الوطنية، إضافة إلى ذلك فإن هذا النظام سوف يدفع بجميع الأحزاب أن ترشح أكبر عدد من النساء خاصة في الدوائر التي لا يملكون فرصة الفوز فيها بالمركز الأول. فعلى سبيل المثال لو أن حزب الإصلاح أراد الفوز بمقعد في دائرة يوجد بها مرشح قوي للمؤتمر الشعبي ضامن الفوز بالمركز الأول، فإنه سيضطر أن يرشح امرأة بدلاً من أن يرشح رجلاً، وهذه الوضعية ستزيد من عدد المرشحات النساء وهو ما سيعمل على زيادة الاهتمام بالمرشحات النساء ودورهن. إضافة إلى ذلك سيعمل هذا النظام على تشجيع بعض الفئات المحافظة،

كالقبايل مثلا، من أن ترشح نساء في حال شعرت قبيلة صغيرة أن حظها في الفوز بالمقعد عن طريق المرشح الذكر معدوم الأمر الذي يجعلها ترشح امرأة كي تحصل على مقعد في مجلس النواب. من المشكلات التي سيفرزها هذا النظام وجود أكثر من ممثل للدائرة الواحدة، غير أن هذا الأمر قد يكون له مزايا حين يتنافس الممثلان على تقديم أفضل الخدمات للناخبين.

احتمالية تطبيقه:

من المحتمل أن يطبق هذا النظام خاصة أن معظم الأحزاب ستوافق عليه لأنه لن يحرمها من أي مقاعد بل قد يضيف لها مقاعد جديدة إضافة إلى أن الجمعيات النسائية والناشطات المستقلات سيجدنه أفضل الصيغ التي ستزيد من المشاركة السياسية للنساء.

الفصل الرابع

معايير النظام الانتخابي الجيد

تطالب أحزاب المعارضة في اليمن بتغيير النظام الانتخابي الحالي (نظام الفائز الأول) حيث ترى بأن هذا النظام قد ساهم في عدم تطور النظام الديمقراطي. في مقابل ذلك يصرح حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، والأحزاب الموالية له، على أن هذا النظام من الأنظمة التي تناسب طبيعة اليمن، وبأنه من الأنظمة الناجحة بدليل أن أعرق الدول الديمقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة تعمل به.

إن حجة كل طرف تبدوا قوية إلى حد كبير، ومصدر ذلك نابع من حقيقة مهمة مفادها أنه لا يوجد نظام انتخابي يمكن وصفه بالجيد وأخر بالسيئ، فجميع النظم المعمول بها في الدول الديمقراطية هي جيدة ما دامت قادرة على القيام بوظائفها.

والنظام الانتخابي الجيد يمكن اختباره من خلال عدد من المعايير التي تمكننا من الحكم على ما إذا كان هذا النظام جيداً أم سيئاً، ويمكن تطبيق هذه المعايير على النظام الانتخابي في اليمن. وبالتالي يمكننا تقييم هذا النظام. وهذه المعايير يمكن اختصارها في النقاط التالية:

درجة القبول:

يتطلب النظام الانتخابي الجيد أن يكون مقبولاً من جميع الأطراف المشاركة في الانتخابات، أو معظمها على الأقل، فالنظام الانتخابي هو أحد قواعد اللعبة الانتخابية، وما دام الأمر كذلك فإن من البديهي أن

تكون هذه القواعد مقبولة ومتفق عليها من قبل اللاعبين .
وفي النظام الانتخابي الحالي نجد أن درجة القبول به أقل مما يجب ،
بدليل مطالبة أحزاب المعارضة بتغييره .

القدرة على تمثيل التنوع في المجتمع:

بما أن النظام الانتخابي - في الانتخابات البرلمانية - هو ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد في البرلمان ، فإن النظام الانتخابي الجيد هو القادر أن يكون مرآة عاكسة للمجتمع بكل شرائحه وتنوعاته . ومن هذه التنوعات:

التنوع الجغرافي:

بما أن النظام الحالي يقوم على أساس أن لكل منطقة جغرافية ممثل عنها فإنه يعد محققاً لهذا الشرط .

التنوع الأيديولوجي:

يلاحظ أن المجلس الحالي والمجلس الذي سبقه قد غلب عليه تمثيل الفئات التقليدية أكثر بكثير من تمثيل الفئات المدنية الحديثة، ويمكن إرجاع السبب إلى طبيعة المجتمع اليمني الذي تهيمن عليه الثقافة التقليدية، ورغم ذلك فإن الملاحظ أن الفئات التقليدية تسيطر على المجلس بأكثر من حجمها الفعلي .

التنوع المذهبي:

شئنا أم أبينا فإن المجتمع اليمني ينقسم طائفياً - ولا يعني الانقسام الصراع - إلى عدد من المذاهب يمكن حصرها بـ: سنة تقليديين «شوافع» ، سلفيين ، زيود ، إسماعيليين ، متصوفة .

وعند ملاحظة مجلس النواب الحالي والذي سبقه نجد أن التيار الأكثر وضوحاً من هذه التيارات هو التيار السلفي ، بينما نجد غياباً شبه كلي للتيارات الأخرى ، وهو ما يعني أن النظام الحالي لم يعكس التنوع المذهبي أو الطائفي في اليمن .

التنوع السياسي:

يوجد في اليمن أكثر من عشرين حزباً سياسياً غير أن مجلس النواب الحالي والذي سبقه سيطر عليهما حزب المؤتمر الشعبي بأغلبية تتجاوز ثلاثة أرباع المجلس ، فيما تقاسمت أربعة أحزاب وبنسب متفاوتة أقل من ربع عدد المجلس ، ورغم أن الكثير من الدول الديمقراطية الراسخة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا يهيمن على مجالسها المنتخبة حزبان رئيسيان ، إلا أن الخلل هنا ليس في خلو المجلس من تمثيل لجميع الأحزاب السياسية ، وإنما لسيطرة حزب واحد كالمؤتمر لغالبية ساحقة تزيد عن ثلاثة أرباع المجلس ، ورغم أن هذه السيطرة قد تحدث في الديمقراطيات العريقة إلا أن السيطرة هذه ناتجة من عوامل غير ديمقراطية ، كما ترى أحزاب المعارضة والكثير من المراقبين . والنتيجة التي نستخلصها من ذلك هي أن النظام الانتخابي الحالي لم يحقق التنوع السياسي المطلوب .

التنوع الاجتماعي:

تنقسم اليمن إلى قبائل، وسكان حضر وريف، وبدو، ومزارعين، وصيادين، وأصحاب حرف متنوعة، وفقراء، وأغنياء، ومتعلمين وغير متعلمين، ومشايخ ورعية، وغيرها من التقسيمات المختلفة. وفي حال بحثنا في المجلس الحالي والذي سبقه عن تمثيل لهذه الفئات نجد أن بعضها قد حصل على تمثيل يفوق حجمه كقائمة المشايخ والأغنياء والقبائل فيما لم تحصل بعض الفئات على تمثيل يناسب حجمها، أو أنها لم تحصل على تمثيل مثل الفقراء.

تمثيل النساء:

تمثل النساء في المجتمع اليمني نصف السكان تقريبا، ورغم ذلك فإن وجود النساء في المجالس المنتخبة كان متدنياً جداً ووصل حد الانقراض تقريبا في المجلس النيابي الحالي إذ لا توجد سوى امرأة واحدة فقط. ويمكن إرجاع هذا الأمر جزئياً إلى خلل في النظام الانتخابي الذي لم يساعد المرأة على الوصول إلى المجلس.

إعطاء النظام السياسي المزيد من الشرعية:

يعمل النظام الانتخابي الجيد - إلى جانب عوامل أخرى - على تدعيم النظام السياسي بالشرعية، والتي نقصد بها قبول الناس الطوعي للنظام السياسي، وهو ما يمكن قياسه بدرجة الاستقرار السياسي، فكلما كان هناك استقرار سياسي «حكومات مستقرة» كلما دل ذلك على وجود نظام شرعي والعكس. وبالنظر إلى الأوضاع في اليمن نجد أن هناك

حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني وهي في تصاعد مستمر، إضافة إلى وجود إحساس بعدم الرضا من أداء الحكومة نتيجة لعدم الكفاءة والفساد وسوء استخدام الموارد والسلطة. وكل هذه الأمور تشير إلى أن النظام السياسي يعاني من تدني شرعيته السياسية. وبحكم أن الانتخابات الناجحة تعمل على تعزيز الشرعية السياسية فإن تدهور الشرعية يشير في جزء منه على الأقل إلى أن النظام الانتخابي الحالي لم يساعد على زيادة شرعية النظام السياسي بل قد يتحمل جزءاً من هذه المسؤولية.

إحداث تغيير في الخارطة السياسية عقب الانتخابات:

تعمل الانتخابات بصفتها العملية التي يتم فيها منح التفويض الشعبي للمنتخبين (مجالس تشريعية - محلية - رئاسية) على إحداث تغيير في الخارطة السياسية عقب كل انتخابات، وهذا لا يعني أن من شرط الانتخابات الناجحة أن تحدث تغييراً كبيراً في الخارطة الانتخابية؛ إذ أن الكثير من الدول الديمقراطية لا يتم إحداث تغيير يذكر وعلى مدى عدة دورات انتخابية، ومع ذلك فإن هذه الدول لا يشك في ديمقراطيتها، ونسوق هنا المثل الأبرز والمتمثل بالهند التي استمر حزب المؤتمر الحاكم في الفوز بالانتخابات منذ استقلال الهند عام 1947 حتى عام 1977، وكذلك اليابان التي سيطر فيها الحزب الليبرالي في معظم الدورات الانتخابية.

وفي حالة اليمن نلاحظ منذ انتخابات 1997 أن الخارطة التي تفرزها الانتخابات في حالة ثبات نسبي؛ حيث نجد أن حزب المؤتمر الشعبي

تترسخ سيطرته في جميع الانتخابات، وهذا ما يجعل من المشروع التشكيك في صحة فوزه بالشكل الذي يتم، وهو ما يمكن إرجاعه جزئياً إلى مشكلة في النظام الانتخابي.

يتضح مما سبق أن النظام الانتخابي الحالي لا يلبي الشروط الأساسية للنظام الناجح ومع ذلك فإن من المبكر الحكم أن كان هذا النظام غير جيد، حيث أننا بحاجة لأن نجرب أنظمة أخرى ودورات انتخابية عديدة كي نصل إلى حكم قاطع في هذا الأمر.

هل يتحمل النظام الانتخابي مسؤولية المشكلات السياسية؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال ، حيث أن النظام الانتخابي لا يعمل بمعزل عن عوامل كثيرة تساهم مجتمعة على خلق المشكلات السياسية التي نعيشها ، ولهذا فإن الاعتقاد أن تغيير النظام الانتخابي أو تعديله سيحل المشاكل السياسية جميعها ، هو تفسير غير واقعي للمشكلات السياسية التي هي نتاج عوامل كثيرة: اقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها ، ومن هنا فإن من المهم حين التفكير بتعديل أو تغيير النظام الانتخابي الانتباه إلى محدودية الأثر الذي يخلفه النظام الانتخابي في حل المشكلات السياسية ، رغم أننا لا نقلل من هذا الأثر وهو ما سيتم إيضاحه بشكل أوسع في هذه الدراسة ، وعليه فإن تعديل أو تغيير النظام الانتخابي بحاجة إلى أن يترافق معه إجراء تعديلات دستورية تساعد على إصلاح المنظومة السياسية بشكل كامل .

الفصل الخامس

النظم الانتخابية والعملية السياسية

رغم أن الأثر الذي يحدثه النظام الانتخابي يتفاوت من مجتمع إلى آخر إلا أن هناك اتفاقاً شبه عام لدى الخبراء في القضايا الانتخابية بأن لكل نظام انتخابي مخرجات ومؤثرات شبه موحدة تنطبق على جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة. ومن هذه المؤثرات:

حجم الأحزاب:

تساعد بعض الأنظمة الانتخابية على زيادة حجم الأحزاب السياسية حين تساعد في الحصول على مقاعد في البرلمان أكثر من حجم التفويض الشعبي، ومن أهم النظم التي تساعد على زيادة حجم الأحزاب الكبيرة نظام الفائز الأول (الأغلبية النسبية) المعمول به في اليمن، ونظام القائمة النسبية الذي يشترط نسبة حسم كبيرة، فهذه الأنظمة تعمل على زيادة عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب الكبيرة من خلال آلية ترجمة الأصوات إلى مقاعد.

ففي نظام الفائز الأول تحصل الأحزاب الكبيرة على مقاعد تفوق نسبة الأصوات التي منحت لها بسبب أن النظام لا يشترط للفوز الحصول على الأغلبية المطلقة (50%+) وهو الأمر الذي يجعل من الممكن للفائز أن بأن يفوز بأقل من نصف أعداد الأصوات الصحيحة في الدائرة، وهو ما يعكس على الحجم الكلي للأصوات التي حصل عليها الحزب نسبة إلى المقاعد، فنجد أن بعض الأحزاب، خاصة الكبيرة منها، تحصل

على نسبة من المقاعد تفوق نسبة ما حصلت عليه من أصوات .
أما في النظام النسبي الذي يشترط نسبة حسم عالية، فإن مخرجات هذا النظام تؤدي إلى حصول الأحزاب، التي تمكنت من تجاوز نسبة الحسم، على نسبة من المقاعد تفوق نسبة ما حصلت عليه من أصوات حين يتم توزيع حصص الأحزاب التي لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم على الأحزاب التي تجاوزته، وهو ما يعمل على تقويتها وإعطائها حجم أكبر مما تستحقه . وفي هذا الشأن نشير إلى أن نسبة الحسم العالية كما هو الحال في تركيا (10%) تضعف الأحزاب المتوسطة والصغيرة التي لا تتمكن من تجاوز نسبة الحسم، وتقوي الأحزاب الفائزة، ففي الانتخابات التركية التي جرت عام 2002 لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم سوى حزبان فيما خسرت جميع الأحزاب أصواتها والتي بلغت 46% وتم تحويل هذه الأصوات للحزبين الفائزين وهو ما أدى إلى مضاعفة نصيب هذين الحزبين تقريبا من عدد المقاعد (فاز حزب العدالة والتنمية بما يقارب 34% من الأصوات إلا أنه حصل على ما يقارب 66% من عدد المقاعد)

في مقابل هذه الأنظمة التي تقوي الأحزاب الكبيرة هناك بعض الأنظمة التي تعمل على زيادة عدد الأحزاب الصغيرة وتفكك الأحزاب الكبيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الأنظمة نظام القائمة النسبية المغلقة الذي لا يشترط نسبة حسم . وتعد إسرائيل نموذجا لهذا النظام والذي أفرز حالة من الفسيفساء الحزبية في الكنيست .

شكل الحكومة:

تساعد بعض الأنظمة الانتخابية على إيجاد حكومات مستقرة تتشكل من حزب واحد يتمتع بأغلبية برلمانية تمكنه من الحكم منفرداً في الدول التي تتبع النظام البرلماني، ويعد نظام الفائز الأول من أكثر الأنظمة الانتخابية التي تخلق حكومات مستقرة، وتعتبر بريطانيا نموذجاً لعمل هذا النوع من الأنظمة. وإلى جانب هذا النظام يأتي نظام القائمة النسبية الذي يشترط نسبة حسم عالية كما هو الحال في تركيا، ضمن ظروف معينة.

أما النظام الانتخابي الذي يساعد على خلق حكومات ائتلافية فإنه نظام القائمة النسبية غير المشروط نسبة حسم، كما أشرنا له.

سلوك قادة الأحزاب وحجم سيطرتهم:

تقوي بعض الأنظمة الانتخابية من قوة قادة الأحزاب داخلها. بينما تميل بعضها إلى إضعاف القادة، فنجد نظام القائمة النسبية المغلقة يزيد من قوة قادة الأحزاب كونه يضمن لهم الفوز بسهولة في الانتخابات حين يضعون أنفسهم على رأس القائمة، إلى جانب أن وضع الترتيب في القائمة يكون في العادة من صلاحياتهم، وهو ما يمنحهم سلطة كبيرة داخل أحزابهم، كونهم من يحددوا الفائز في الانتخابات حين يضعونه في المراتب المضمونة.

ونجد أفضل نموذج لهذا الواقع سيطرة القادة الإيطاليين على أحزابهم خاصة خلال النظام النسبي الذي كان يعمل به قبل عام 1993 حين تمتع بعض القادة بوجود شبه دائم على رأس بعض الأحزاب مثلما كان

الحال مع رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق (جوليو اندريوتي). ورغم أن النظام النسبي في مجمله يزيد من قوة القادة وسيطرتهم إلا أن هذا النظام نفسه يساعد على إضعاف القادة حين تشتت قواعد هذه الأحزاب إجراء انتخابات للقائمة الحزبية داخلها قبل إنزالها للترشح، ففي هذه الحالة نجد سيطرة القادة تكون أقل.

وفي مقابل ذلك نجد أن نظام الفائز الأول يضعف من سيطرة قادة الأحزاب بسبب قدرة بعض الأشخاص على الفوز في دوائرهم بغض النظر عن رضا القادة عنهم، وهو ما يمكنهم من مواجهة قادتهم، ومع ذلك فإن بعض قادة الأحزاب في ظل هذا النظام يمتلكون سيطرة كبيرة على أحزابهم في المجتمعات التي يكون الولاء الحزبي من الناخبين كبيراً كما هو الحال في بريطانيا حيث أن الناخب ينتخب الحزب الذي يمثله أكثر من الشخص المنتخب.

درجة الانفتاح على القوى السياسية المخالفة:

تعمل بعض الأنظمة الانتخابية على زيادة انفتاح الأحزاب المتنافسة على بعضها البعض، حين تسعى لجذب ناخبين من قوى ليست من أتباعها، ومن أبرز هذه الأنظمة: نظام الفائز الأول حيث نجد أن هذا النظام يشجع الأحزاب المتنافسة على أن تستميل جزءاً من أنصار خصومها أو من غير المنتمين للأحزاب عبر تبني قضاياهم من أجل الفوز بالانتخابات، وتعد بريطانيا نموذجاً لهذا السلوك، حيث نجد أن الحزبين الرئيسيين لا يستطيع أي منهما الفوز بالانتخابات دون الانفتاح على جزء من

جمهورية الوسط ، وهو جمهور مختلف عن التوجهات الأساسية للحزب .
ف نجد على سبيل المثال أن حزب العمال اليساري يضطر أن يخفف من
توجهاته اليسارية كي يكسب جمهور الوسط ، وهو الجمهور الذي لا
يكون عادة من ضمن الأنصار الفعليين له أو لحزب المحافظين المنافس ،
و الأمر نفسه ينطبق على حزب المحافظين .

وقد حدث خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات أن فشل حزب
العمال من الفوز بالانتخابات وكان السبب سيطرة قيادة يسارية على
الحزب طوال هذه الفترة جعلته غير قادر على جذب الطبقة الوسطى
إلى صفه ، وحين غير الحزب من أدائه بوصول (توني بلير) ، فيما سمي
بنهج «الطريق الثالث» ، تمكن من الفوز على المحافظين في أكثر من
دورة انتخابية . إن هذه النظام يساعد على إبراز النقاط المشتركة بين
الأحزاب المتصارعة أكثر من إبراز نقاط التمايز والاختلاف .

في مقابل هذا نجد أن النظام النسبي خاصة نظام القائمة النسبية المغلقة
الذي لا يشترط نسبة حسم يبرز التناقضات الأيديولوجية بين القوى
المتنافسة حيث أن فوز هذه الأحزاب يعتمد على أيمان أنصارها بقوة
ووضوح طرحها لأفكارها ، خاصة أن هذا النظام يساعد على وجود
الأحزاب الصغيرة ذات التوجهات «المتطرفة» أو لنقل العفائية والتي
تنال أصواتها من خلال إبراز درجة اختلافها مع خصومها ، وفي هذه
الحالة فإن هذا النظام يشجع على تضيق قواعد الأحزاب ، لتصبح أكثر
تمثيلا لجماعات صغيرة ذات توجهات متطرفة أو أهداف محلية أو طائفية

أو عرقية، كما هو الحال في العراق ، فقد ساعد تبني نظام القائمة النسبية بروز الأحزاب الطائفية والعرقية وأضعف كثيراً الأحزاب «الوطنية» وهو ما زاد من حالة الاستقطاب الطائفي والعربي والديني .

سلوك الناخب:

يلعب النظام الانتخابي دوراً في تحديد سلوك الناخب فنجد في نظام الدائرة الفردية، سواء أكان بنظام الفائز الأول أو نظام الجولتين (الأغلبية المطلقة)، أن الناخب يهتم بالقضايا المحلية الخاصة بدائرتة أكثر من اهتمامه بالقضايا الوطنية، كما وأن الناخب قد يصوت لمرشح مخالف لتوجهاته السياسية حين يوازن بين التصويت لمرشح حزب مخالف لتوجهاته، أو التصويت لمرشح حزب مناقض لتوجهاته فيختار أن ينتخب الأول ليمنع الثاني، وتعد فرنسا نموذجاً لهذا السلوك حيث نجد أن عضو الحزب الشيوعي الذي يجد نفسه أمام مرشح ينتمي للحزب الاشتراكي المخالف له ومرشح ينتمي لحزب يمني متناقض معه فيقوم بالتصويت لصالح المرشح الاشتراكي كي يمنع فوز المرشح اليمني . والسلوك نفسه نجده حين يقوم عضو حزب ما بانتخاب مرشح غير مرشح حزبه في الدائرة في ظل نظام الفائز الأول حين يدرك أن حظوظ مرشح حزبه ضئيلة أو معدومة، وأن صوته سيذهب هباء إن صوت لمرشح حزبه على عكس تصويته للمرشح الأقل ضرراً عليه، والذي قد يكون من حزب منافس، لكن نسبة حظوظه بالفوز معقولة. ومن هنا نجد أن هذا السلوك يدفع بالمرشح إلى الانفتاح على أعضاء ومناصري الأحزاب الأخرى من أجل استمالتهم للتصويت له، وهو ما يؤدي إلى خلق قواسم

مشتركة بين المرشحين ويقلل من حدة الانقسامات على مستوى الدوائر أو المجتمع ككل.

وفي الجهة الأخرى نجد النظام النسبي خاصة نظام القائمة النسبية المغلقة الذي لا يشترط نسبة حسم يساعد على أن يسلك الناخب سلوكاً مختلفاً يتمثل في التصويت لصالح قائمة حزبه كونه يدرك أن صوته مهم لحزبه وأنه لن يضيع، وينتج عن هذا السلوك المزيد من التعصب الحزبي.

حجم المشاركة في الانتخابات:

يلاحظ أن الأنظمة الانتخابية النسبية تعمل على زيادة المشاركة في الانتخابات حين يقتنع الناخب أن صوته له قيمة وسيذهب في صالح الحزب الذي يصوت له، في المقابل يلاحظ أن نظام الفائز الأول يشهد مشاركة أقل حين يشعر الكثير من الناخبين أن جميع المرشحين في الدائرة التي ينتمي لها بعيدين عن توجهاته السياسية والأيدولوجية. ومع ذلك فإن حجم المشاركة تعتمد على عوامل كثيرة منها درجة النضج السياسي، وقوة الأحزاب السياسية وغيرها من العوامل.

حجم الأصوات الضائعة:

تعمل بعض الأنظمة الانتخابية على زيادة حجم الأصوات الضائعة التي لا يستفيد منها المرشحون الذين تم التصويت لهم، ومن أكثر الأنظمة هدراً يأتي نظام القائمة النسبية المغلقة الذي يشترط نسبة حسم عالية كما هو معمول به في النظام التركي (10%) ففي هذا النظام - كما سبق ذكره- عام 2002 أهدر ما نسبته 46% من أصوات الناخبين الذين

صوتوا لأحزاب لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم، وكانت النتيجة أن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يمثلون إلا 56% من أصوات الناخبين، وهي نسبة ضئيلة وتعني من الناحية النظرية فقدان المجلس النيابي إلى شرعية التمثيل، فحزب العدالة والتنمية الذي فاز بما يقارب 34% من أصوات الناخبين أصبح يحكم بأغلبية تقارب الثلثين رغم أنه لم يفز إلا بتأييد ثلث الناخبين وهذه النتيجة تعكس مشكلة في النظام الانتخابي على الأقل من الناحية الشكلية، ويأتي تاليا لهذا النظام في هدر الأصوات نظام الفائز الأول (الأغلبية البسيطة) حين نجد أن الفائز في الدائرة غالبا ما يفوز بنسبة تقل عن 50% من أصوات الناخبين فيما تضع الكثير من الأصوات التي تتوزع بين المرشحين الخاسرين. ونتيجة لهذا نجد أن الكثير من الأحزاب التي تحصل على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان تفوز بعدد يقل عن 50% من جمهور الناخبين، وهو ما يعني أن حزب الأغلبية البرلمانية لم يحصل على أغلبية المصوتين أي أنه من الناحية الشكلية حزب الأقلية، وتصل تناقضات هذا النظام مداها إلى حد أن بعض الأحزاب تحصل على عدد من الأصوات أقل من الأحزاب المنافسة إلا أنها تحصل على الأغلبية البرلمانية، ويعني هذا أن الحزب الذي حصل على تفويض شعبي أكبر لم يتمكن من الحكم، وهذه الحالة حدثت في بريطانيا أكثر من مرة (1951، 1974) فقد فاز أحد الأحزاب الكبيرة بعدد أصوات أكثر فيما فاز خصمه بعدد مقاعد أكبر وشكل الحكومة الحزب الذي فاز بعدد أصوات أقل وهو ما كان يعني أن الحكومة تشكلت من حزب الأقلية الشعبية.

حجم التحالفات الحزبية:

تقوي بعض الأنظمة الانتخابية التحالفات الحزبية، فيما نجد أن بعض الأنظمة تضعف أو حتى تلغي التحالفات الحزبية، فنجد - على سبيل المثال - أن نظام القائمة النسبية المغلقة الذي لا يشترط نسبة حسم يلغي التحالفات الحزبية أثناء الانتخابات، إذ لا حاجة لهذه التحالفات وفق هذا النظام، فيما نجد أن نظام القائمة النسبية الذي يشترط نسبة حسم عالية يشجع بل يجبر الأحزاب على القيام بتحالفات حزبية ليتم تجاوز نسبة الحسم، ففي تركيا وإيطاليا نجد أن على الأحزاب الصغيرة والمتوسطة أن تتحالف وتدخل الانتخابات بقائمة حزبية واحدة كي تتجاوز نسبة الحسم، وفي الغالب فإن هذه التحالفات سرعان ما تنتهي بعد وصول هذه الأحزاب إلى البرلمان إن كان القانون يجيز ذلك كما هو الحال في تركيا، أو أنه يستمر قائما، إن كان القانون لا يسمح بفك التحالف، كما هو الحال في المكسيك .

وإلى جانب هذا النظام فإننا نجد أن نظام الأغلبية المطلقة (الجولتين) يشجع الأحزاب على التحالفات في الجولة الثانية حين لا يبقى في التنافس سوى المرشحين الحاصلين على المرتبة الأولى والثانية، وفي هذه الحالة فإن الأحزاب تقوم بعملية تنسيق فيما بينها تدعم بموجبها بعضها البعض في الدوائر التي لا تكون متنافسة فيها .

وإلى جانب ذلك يساعد نظام الفائز الأول على قيام التحالفات الانتخابية بين الأحزاب حين يتم الاتفاق بين الأحزاب على دعم بعضها البعض ضد خصوم مشتركين في بعض الدوائر، كما حدث حين نسقت أحزاب

المشارك في اليمن خلال انتخابات 2003 في بعض الدوائر ضد مرشحي حزب المؤتمر الشعبي.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

تعمل بعض الأنظمة الانتخابية على تقوية علاقة عضو البرلمان بالناخب فيما نجد بعض الأنظمة تضعف هذه العلاقة، وأكثر الأنظمة التي تساعد على توثيق هذه العلاقة نظام الدائرة الفردية، حيث نجد أن عضو البرلمان يبقى على علاقة وثيقة بالناخبين في دائرته كونه أتى للبرلمان من خلال أصواتهم، وتنعكس هذه العلاقة في تركيز النائب جل عمله على القضايا الخاصة بدائرته، أكثر من تركيزه على القضايا العامة. في المقابل نجد أن النظام النسبي غالباً ما يضعف العلاقة بين عضو البرلمان وجمهور الناخبين الذين هم غير محددين بشكل واضح كون التصويت تم على أساس قائمة حزبية وطنية أو إقليمية.

تمثيل الأقليات:

تعمل النظم النسبية خاصة تلك التي تجعل الدولة دائرة انتخابية واحدة على زيادة حجم تمثيل الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية والقبلية وغيرها، حيث أن هذه النظم تعمل على تجميع الأصوات من جميع مناطق الدولة، وهو ما يسهل على الأقليات من أن تجد لها تمثيلاً يتناسب وحجمها السكاني، في المقابل نجد أن النظم التي تعتمد الدوائر الجغرافية، خاصة نظام الفائز الأول تضعف تمثيل الأقليات باستثناء الحالة التي تكون فيها هذه الأقليات متركزة في منطقة جغرافية واحدة تشتمل على

عدد من الدوائر الفردية، وفي هذه الحالة فإن فرصة فوز هذه الأقليات في مناطقها تبقى أكيدة.

تمثيل النساء:

تساعد النظم النسبية النساء من الفوز في الانتخابات، حيث يسهل إدراج النساء في القوائم الحزبية، إلى جانب أن النظم النسبية تسهل تطبيق نظام (الكوتا النسائية)، حين يُلزم القانون الأحزاب بعدد محدد من النساء ضمن قوائمهم الانتخابية. أما الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية خاصة نظام الفائز الأول فإن النساء تقل فرص حظوظهن خاصة في المجتمعات التقليدية التي يفوز فيها أصحاب النفوذ الاجتماعي.

التنوع الجغرافي:

تعمل الأنظمة النسبية - خاصة تلك التي تجعل الدولة دائرة انتخابية واحدة - على حرمان بعض المناطق الجغرافية من ممثلين لها في المجالس المنتخبة، فوفقاً لهذا النظام فإن قوائم الأحزاب الفائزة قد لا تشمل أشخاص من جميع مناطق الدولة كالريف مثلاً، فيما تحصل بعض المناطق على عدد كبير من الممثلين خاصة سكان العاصمة السياسية للدولة والتي ينحدر منها معظم القادة الحزبيين الذين يكونون على رأس القوائم الانتخابية. في المقابل نجد أن نظام الدوائر يسمح بوجود التنوع الجغرافي الكامل حين يفوز بعضوية المجالس المنتخبة الممثلين الجغرافيين لهذه الدوائر.

التنوع الأيديولوجي:

تساعد النظم النسبية خاصة نظام القائمة النسبية المغلقة دون نسبة حسم على وجود تنوع أيديولوجي واسع في المجالس المنتخبة؛ فمن خلال هذا النظام تستطيع جميع أو معظم الاتجاهات السياسية من أن تحصل على تمثيل في المجلس بسهولة أكبر مما يحدث في الأنظمة التي تعتمد نظام الدوائر الفردية التي قد لا تسهل للكثير من أصحاب الاتجاهات الفكرية الوصول للمجلس حين لا يتمكن مرشحها من هزيمة أصحاب النفوذ الاجتماعي. كما يحدث في اليمن حالياً.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

تعمل بعض الأنظمة الانتخابية على جعل الحكومة المنتهقة عنها حاصلة على تأييد أغلبية المصوتين في الانتخابات، وهو ما يعني أغلبية المواطنين، ومن هذه النظم يأتي نظام القائمة النسبية على رأس هذه الأنظمة إذ أن هذا النظام لا يهدر أصوات الناخبين، وعليه فإن الحكومة التي ستنشكّل تبعاً له ستكون مدعومة من قبل أغلبية النواب والذين هم فعلياً يمثلون أغلبية المصوتين. في مقابل ذلك نجد أن بعض الأنظمة الانتخابية تساعد على إيجاد حكومات لا تحظى بتفويض شعبي حقيقي، ومن أكثر النظم التي تفرز ذلك نظام القائمة النسبية المغلقة الذي يشترط نسبة حسم عالية، كما هو الحال في تركيا، والتي سبقت الإشارة إليه.

إن هذه الآثار التي تنتج عن النظام الانتخابي لا تظهر إلا بعد إجراء عدد من الدورات الانتخابية، حيث أن المشاركين في الانتخابات من مرشحين وناخبين يستفيدون من طريقة عمل كل نظام انتخابي من خلال التجربة، ومن هنا فإن تغيير النظام الانتخابي لا يعني أن تأثيراته تظهر بشكل مباشر وفوري .

الفصل السادس

تطبيقات مفترضة لبعض النظم الانتخابية وأثرها على الحياة السياسية في اليمن

هناك العشرات من النظم الانتخابية المطبقة في دول العالم المختلفة، ولا زال هناك الكثير من النظم الانتخابية الجديدة التي تبتكرها الدول لتتلاءم وظروفها. وبما أن الأمر كذلك فإن من الممكن القول إن بإمكان أي مجتمع أن يبتكر نظام انتخابي خاص به إذا ما تم التوافق عليه.

وما نهدف إليه في هذه الإسقاطات هو محاولة ذهنية لتخيل مخرجات تطبيق بعض النظم على الأوضاع في اليمن، ولكون هذه العمل يبقى في إطار الجهد النظري فإن من المشروع التشكيك في النتائج التي سنتوصل لها، وفقا للحقيقة التي تقول أن أي نظام انتخابي لا يعمل بمعزل عن ظروف المجتمع الذي يطبق فيه، بمعنى أن لكل مجتمع مخرجات خاصة به. ومع ذلك فإن هذه المحاولة لا تخلو من فائدة حين تعمل على التنبيه إلى المخرجات حتى في إطارها النظري لئيم توقعها.

وقبل البدء بعمل الإسقاطات لا بد من الإشارة إلى عدد من القضايا الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل التفكير في أي نظام مقترح لليمن ومنها:

الأمية الواسعة:

بما أن الأمية لا زالت منتشرة لدى فئة كبيرة من السكان فإن أي نظام

انتخابي مقترح يجب أن يتصف ببساطته وبعدم الحاجة إلى معرفة القراءة والكتابة لدى الناخب للتعامل مع بطاقة الانتخاب، فالنظم التي تحتاج أن يكتب الناخب اسم المرشح أو تغيير ترتيبه في القائمة أو الحذف أو الإضافة كنظام القائمة النسبية المفتوحة، أو نظام الصوت البديل أو المتحول لا تنفع في اليمن، والأفضل لليمن هي تلك الأنظمة التي لا تحتاج من الناخب سوى التأشير على رمز المرشح أو رمز الحزب.

الفقر:

اليمن دولة فقيرة وإجراء الانتخابات ترهق ميزانيتها وميزانية المرشحين، ونتيجة لذلك فإن من الأفضل الابتعاد عن النظم المعقدة التي تتطلب إدارتها أموال كثيرة وفترة زمنية طويلة كنظام الجولتين.

التركيبة القبلية:

يجب مراعاة هذه الصفة في النظم الانتخابية المقترحة حيث أن التركيبة القبلية وانتشار السلاح والنزاعات الكثيرة، كلها قضايا يجب مراعاتها قبل صياغة النظام الانتخابي، من خلال الابتعاد عن النظم المعقدة والتي تصعب على الناخبين والمرشحين فهمها، من مثل النظم التي يتطلب إعلان نتائجها حسابات معقدة ووقت طويل وتوقعات غير صحيحة، وهي أمور قد تؤدي إلى نزاعات ومشاكل بين المرشحين خلال المرحلة التي تعقب عملية التصويت وإعلان النتائج.

ضعف كفاءة الإدارة الانتخابية:

تحتاج بعض النظم الانتخابية إلى حسابات معقدة قد لا يكون بمقدور اللجان الانتخابية التعامل معها بكفاءة، لهذا فإن من الأفضل لليمن اختيار النظم البسيطة التي يمكن إدارتها من قبل إدارة متوسطة أو ضعيفة الكفاءة.

إن هذه الاعتبارات تجعل من المفيد لليمن - ولهذه الدراسة تحديداً - أن يتم حصر النقاش حول عدد محدد من الأنظمة الانتخابية بهدف التعرف النظري، على المخرجات المحتملة من كل نظام من هذه النظم، ليتم عندها التفكير بنظام انتخابي خاص يتلاءم والظروف اليمنية، خاصة وأن الباب يبقى مفتوحاً أمام الاجتهاد باختيار أي نظام.

وقبل أن نبدأ باستعراض النظم الانتخابية المقترحة ومخرجاتها، يجب التنويه إلى القضايا التالية:

1- لكل نظام انتخابي مستفيدين ومتضررين هذه الحقيقة تجعل من الطبيعي للمستفيد أن يعارض أي تغيير أو تعديل فيه، والعكس حين نجد المتضرر يسعى للتعديل والتغيير. وبحكم أن المستفيد من النظام الانتخابي، يكون هو الطرف الذي تقع ضمن اختصاصاته إجراء هذا التعديل أو التغيير، فإن أمر التعديل يصبح في غاية الصعوبة، لهذا السبب نجد أن الكثير من الدول أبقت على نظمها الانتخابية كما هي، رغم المطالب الكثيرة بتغييرها، لهذا فإن علينا أن نتخيل الصعوبات التي ستواجه عملية تغيير النظام الانتخابي في اليمن، كون هذه المطالب

تتم من قبل المتضررين منه وهي أحزاب المعارضة (أحزاب المشترك) والذين هم أقلية صغيرة في البرلمان (أقل من 25%) لا تمتلك، نظريا على الأقل أن تحدث هذا التغيير. فيما المستفيد من هذا النظام (حزب المؤتمر) والذي يمتلك أغلبية تزيد عن (75%) من عدد أعضاء البرلمان، لا يتوقع منه أن يقبل تغيير نظام يعمل لمصلحته.

2- بما أن لكل نظام انتخابي مخرجات سياسية يستفيد منها البعض ويتضرر الآخر، فإن اختيار النظام الانتخابي ليست قضية تقنية تقع مسؤوليتها على الخبراء، بل هي قضية سياسية يتولى السياسيون مسؤوليتها، كونها جزءًا من الصراع السياسي وأحد وسائله، لهذا فإن السياسيين هم من سيحسمون قرار اختيار النظام الانتخابي وفقا للاعتبارات السياسية التي تفرضها موازين القوى. ومن ثم فقد يتم التوافق على نظام انتخابي يحمل الكثير من المشاكل والتناقضات الفنية حين يتم تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الفنية.

إن هذه الحقيقة قد تجعل من هذه الدراسة عديمة الأهمية، وهو أمر لا يمكننا إنكاره، ومع ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تزويد أصحاب القرار من السياسيين بالمخرجات السياسية المتوقعة من الأنظمة التي سنناقشها ليكونوا على بينة، بما سيقدمون عليه حين يختارون هذا النظام أو ذاك.

وقبل البدء بعمل الإسقاطات سنقوم باستعراض مختصر لمخرجات النظام الحالي.

مخرجات النظام الحالي (نظام الفائز الأول)

حجم الأحزاب وعددها:

يعمل هذا النظام على إضعاف الأحزاب المتوسطة والصغيرة، ويقوي من حجم الأحزاب الكبيرة إلى الحد الذي تصبح الحياة السياسية خاضعة بشكل رئيسي لهيمنة حزبين سياسيين، كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة.

شكل الحكومة:

في الغالب يساعد هذا النظام على أن يفوز حزب كبير بأغلبية مطلقة في البرلمان تمكنه من أن يشكل الحكومة بمفرده، لهذا فإن الحكومات المنبثقة عن هذا النظام غالبا ما تكون مشكلة من حزب واحد فقط.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بحكم أن الفوز في البرلمان، يأتي نتيجة قوة المرشحين في دوائرهم فإن قوة القادة الحزبيين لا تكون كبيرة على الأعضاء، خاصة ممن يمتلكون نفوذا كبيرا في دوائرهم، كالمشايع مثلا، ومع ذلك فإن هذه الحالة تعتمد على أمور أخرى، من مثل درجة الولاء الحزبي لدى الناخبين وحجم التمويل المركزي للمرشح وغيرها من الأمور التي قد تسفر عن نتائج مختلفة.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

يساعد هذا النظام على الانفتاح السياسي بين الأحزاب ويقلل من إبراز الخلافات السياسية، فالمرشحو مضطرون أن يفتحو على ناخبين من خارج أطار الأحزاب التي ينتمون لها، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الأصوات التي تمكنهم من الفوز. إلى جانب أن الأحزاب تقوم بالتنسيق فيما بينها على مستوى كل دائرة، بحيث يتم الاتفاق بين بعض الأحزاب على دعم مرشح ينتمي لحزب معين في دائرة محددة، في الوقت نفسه يتم التنافس بين هذه الأحزاب في دائرة أخرى، وهذه الوضعية تخلق حالة من التداخل الحزبي ينتج عنها انفتاح سياسي فيما بينها البين.

حجم المشاركة في الانتخابات:

يكون حجم التصويت معتدلاً في الغالب، ففي الدوائر التي يكون فيها الفوز محسوماً لصالح أحد المرشحين، يحجم الكثير من الناخبين عن التصويت، كما وأن الكثير من الناخبين الذين لا يؤيدون أيًا من المرشحين لا يذهبون للتصويت، حتى وإن وجد مرشح يؤيدونه تكون حظوظه بالفوز معدومة.

حجم الأصوات الضائعة:

تزيد عدد الأصوات الضائعة حين يفوز المرشح بأقل من 50% من الأصوات الصحيحة، فوفق هذا النظام فإن الفائز قد يفوز بأقل من 20% من الأصوات الصحيحة في حال كان هناك عدد كبير من المرشحين

الأقوياء، وفي هذه الحالة فإن الفائز يعتبر - نظريا - منتخبا من قبل أقلية الناخبين .

حجم التحالفات الحزبية:

يعمل هذه النظام على زيادة حجم التنسيق بين الأحزاب قبل الانتخابات ، ويتم ذلك من خلال الاتفاق بين الأحزاب على دعم بعضها البعض في بعض الدوائر والتنافس في دوائر أخرى .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

بما أن عضو البرلمان يصل إلى المجلس من خلال أصوات دائرة محددة فإن علاقته بناخبيه تبقى قوية ، وهو ما يجعله يهتم بالقضايا المحلية الخاصة بدائرته أكثر من اهتمامه بالقضايا الوطنية . في الوقت نفسه يهتم الناخب بشخصية المرشح ، من حيث قدرته على تمثيل مصالح الدائرة ، أكثر من قدرته على القيام بمهام عضو البرلمان في القضايا الوطنية ، كقضايا التشريع والرقابة على سلوك الحكومة . ولهذا فإن الانتخابات البرلمانية ، خاصة في الأرياف ، غالبا ما تكون أشبه بالانتخابات المحلية .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

لا يساعد هذا النظام من تمثيل الفئات ، إلا في حال كانت هذه الفئات متركزة في مناطق جغرافية محددة ، وعندها تتمكن من إيصال أعضاء ينتمون لها .

تمثيل النساء:

لا يساعد هذا النظام من تمثيل النساء، كون الفوز في الدوائر يكون من نصيب أصحاب النفوذ الاجتماعي وهم في الغالب ذكور.

التنوع الجغرافي:

بما أن الدولة تنقسم إلى دوائر جغرافية فإن جميع المناطق تحصل على ممثلين لها.

التنوع الأيديولوجي:

لا يساعد هذا النظام على التنوع الأيديولوجي، إذ لا تتمكن الكثير من التيارات الفكرية من الفوز بمقاعد في البرلمان.

التنوع الاجتماعي:

الفائزون وفق هذا النظام هم أصحاب النفوذ في الدوائر، وأصحاب النفوذ عادة ما يكونوا من شريحة الزعماء ورجال المال والمسؤولين الحكوميين، وهؤلاء ينتمون في الغالب إلى شريحة واحدة، الأمر الذي يحرم عدد من الشرائح الاجتماعية من الفوز. ولهذا فإن التنوع الاجتماعي يكون محدود جدا حيث نجد أن شريحة محددة تكون هي الشريحة المهيمنة على المجلس، كما هو حال مجلس النواب الحالي في اليمن.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

بما أن الفائز في الانتخابات لا يحتاج إلى أغلبية مطلقة، فإن الحزب الذي يمتلك أغلبية مطلقة في البرلمان قد لا يمتلك أغلبية مطلقة من الأصوات الصحيحة للناخبين، وهو ما يعني أنه لا يمتلك تفويض من أغلبية الناخبين.

النظام الأول

نظام مختلط مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي (توسعة حجم الدوائر)

ماهيته:

يتم إنقاص عدد الدوائر وزيادة حجمها ليصبح عددها 201 دائرة فقط. فيما يتم تقسيم المقاعد المائة المتبقية على الأحزاب المشاركة بمرشحين عنها وفق قائمة تضعها هذه الأحزاب قبل الانتخابات أو بعدها.

آليته:

يتم الترشح من قبل ممثلي الأحزاب والمستقلين في جميع الدوائر ويفوز بالمائتين والمقعد الحاصلين على المرتبة الأولى، ثم يتم تقسيم مائة المقعد الباقية وفقا للنسبة التي حصل عليها كل حزب شارك بمرشحين عنه. وفي هذه الحالة فإن أي حزب محتاج أن يتجاوز ما نسبته 1% من إجمالي الأعداد الصحيحة للمصوتين كي يحصل على مقعد واحد، وأي حزب يحصل على نسبة أقل منها، يحرم من التمثيل وتوزع أصواته على الأحزاب الفائزة، كما أن كسور الأرقام ستوزع لصالح الأحزاب الفائزة. وعلى افتراض بلغ مجموع الأصوات الصحيحة في انتخابات 2011 ما يقارب 8 ملايين صوت فإن الفوز بمقعد واحد يحتاج إلى 80 ألف صوت.

معوقات تطبيقه:

بما أن التقسيم الحالي قد أفرز رابحين وخاسرين ، فإن أي تقسيم جديد للدوائر سيواجه بمعارضة من سيعتقدون أن التوسعة ستقلل من فرص فوزهم وستخدم خصومهم ، فعلى سبيل المثال لو تم توسعة دائرة ما يفوز فيها مرشح محدد وفق النظام الحالي نتيجة أن أغلبية المصوتين يتبعون لقبيلته ، فإنه سيعارض أي تغيير في حجم الدائرة لتشمل مصوتين من قبيلة منافسه لتتحول الأغلبية لصالح مرشح منافس من تلك القبيلة. إن حل هذه المشكلة لن يكون بالأمر السهل في مجتمع قبلي مسلح وحكومة ضعيفة كالحكومة اليمنية ، أن من المحتمل أن تؤدي عملية التوسعة إلى زيادة الصراعات المحلية في مناطق واسعة من اليمن .

إضافة إلى ذلك قد ينتج عن توسعة بعض الدوائر تداخل في التقسيمات الإدارية من قبيل توسيع دائرة تنتمي لمحافظة ما على حساب دائرة تنتمي لمحافظة أخرى أو تجمع قبلي أو جغرافي مخالف للدائرة التي ستندمج معها ، وفي حالة التوسعة هذه ستكون هناك مشكلة في التوفيق بين هذه العناصر المتنافرة .

كما أن تحديد معايير التوسعة ستكون محل خلاف بين الأحزاب والمرشحين ، فالخاسرين من التوسعة سيتهمون الجهة التي ستتولى العملية أنها استهدفتهم لأسباب سياسية ، الأمر الذي سيجعلهم يرفضون عملية التوسعة .

مشكلات إدارته:

بحكم بساطة هذا النظام فإن عملية إدارته ستكون ممكنة للجنة الانتخابات ، وأهم مشكلة في هذا الجانب ستتمحور حول تحديد الأحزاب الخاسرة في النظام النسبي ، وعملية توزيع أصواتها وأصوات الكسور التي حصلت عليها الأحزاب الفائزة .

كلفته:

هذا النظام غير مكلف على الدولة ، حيث ستكون تكلفته مقاربة لتكلفة إدارة النظام الحالي . إلا أنه سيكون أكثر كلفة على الأحزاب والتي ستضطر أن يكون لها مرشحون في أكبر عدد ممكن من الدوائر - بغض النظر عن احتمالية فوزهم من عدمها - لتستفيد من الأصوات التي ستمنح لهم للحصول على المقاعد المائة التي يتم العمل بها وفق النظام النسبي .

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس والذي ستحصل عليه من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيعمل على سحب جزء من أصوات ومقاعد الأحزاب الكبيرة الحالية، ومع ذلك فإن هذا النظام لن يساعد على تصدع الأحزاب الكبيرة وتكاثر الأحزاب الصغيرة التي لن تقدر على الحصول على 1% من عدد الأصوات الصحيحة الضرورية للفوز بمقعد وأحد.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن من الممكن أن يحصل حزب كبير على أغلبية مطلقة من إجمالي عدد المقاعد (50% +1) المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده. ومن المتوقع ألا تتشكل حكومة ائتلافية إلا في حالات استثنائية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بما أن معظم المقاعد تأتي وفق نظام الفائز الأول فإن سيطرة القادة وفق هذا النظام تبقى معتدلة بسبب أن الفائزين الأقوياء في مناطقهم، يحتاج لهم الحزب أكثر مما يحتاجونه، ومع ذلك فإن وجود قائمة تضعها قيادة الحزب للشق النسبي من النظام تجعل لهؤلاء القادة نفوذ أكبر على الأعضاء المنتخبين وفق هذه الآلية. وفي المجمل فإن قوة القادة وسيطرتهم وفق هذا النظام يمكن أن تكون أكبر مما هي وفق النظام

الحالي .

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

بما أن جميع الأحزاب مضطرة لأن تنزل مرشحين لها في أكبر عدد ممكن من الدوائر فإن درجة الانفتاح السياسي ستكون محدودة جدا، فكل حزب من مصلحته أن يحشد مناصريه للتصويت لمرشحيه مهما كان عددهم .

سلوك الناخب:

بما أن هذا النظام سيعمل على زيادة عدد المرشحين وبالذات الحزبيين ، فإن الناخب سيجد نفسه أمام عدد كبير من المرشحين المحتاجين لصوته الذي لن يهدر، في حال إذا ما صوت لصالح المرشحين الحزبيين، وسينتج عن ذلك المزيد من التعصب الحزبي من قبل الناخبين .

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن تزداد نسبة المشاركة في الانتخابات عن حجم المشاركة وفق النظام الحالي كون الأصوات الموجهة نحو المرشحين الحزبيين سيتم احتسابها من خلال النظام النسبي، ولهذا فإن المرشحين الحزبيين سيحثون الناخبين على المشاركة لهم، حتى وإن لم تكن لهم فرصة بالفوز في الدوائر التي ترشحوا فيها، كون الغرض من التصويت للأحزاب هو زيادة حجم الأصوات التي يحصل عليها الحزب تساعده في الفوز بعدد أكبر من المقاعد وفق النظام النسبي .

حجم الأصوات الضائعة:

ستقل الأصوات الضائعة بشكل كبير وفق هذا النظام ، على اعتبار أن الشق النسبي سيستخدم الأصوات الضائعة من نظام الفائز الأول .

حجم التحالفات الحزبية:

ستقل الحاجة للتحالفات الحزبية قبل وأثناء الانتخابات ، فجميع الأحزاب من مصلحتها أن يكون لها مرشح في أكبر عدد ممكن من الدوائر وهو ما يعني تنافسها مع جميع الأحزاب بما فيها القريبة منها سياسيا وفكريا .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة الأعضاء المائتين وعضو قوية بالناخبين كونهم فازوا من خلال تأييدهم ، ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء الأعضاء ستكون مركزة على الشأن المحلي الخاص بدوائرهم ، فيما ستكون علاقة الأعضاء الفائزين عن طريق النظام النسبي أضعف بناخبهم ، وهو ما سينعكس على طريقة تركيزهم على القضايا الوطنية الأوسع .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية)

قد يساعد هذا النظام فوز بعض الأحزاب القوية خاصة تلك التي ستتمكن من الحصول على أكثر من 1% من المصوتين ، وفي هذا الشأن فإن هذه الأحزاب ستكون فرصتها أكبر بالفوز وفق الشق النسبي .

تمثيل النساء:

قد يساعد هذا النظام النساء من الفوز عن طريق القوائم الحزبية.

التنوع الجغرافي:

بما أن الدولة ستقسم إلى دوائر فإن جميع المناطق ستحصل على ممثلين لها وفق نظام الفائز الأول إلا أن بعض المناطق، خاصة (العاصمة صنعاء) ستحصل على عدد أكبر من الممثلين الذين سيصعدون وفق التمثيل النسبي.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي أكثر مما هو حاصل وفق النظام الحالي.

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام على المزيد من التنوع الاجتماعي في المجلس النيابي، بعد أن تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء من الدخول إلى البرلمان عبر النظام النسبي.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

يشجع هذا النظام على زيادة عدد المرشحين في الدوائر الانتخابية، وهذا الأمر يؤدي إلى تشتيت الأصوات ومن ثم تقليل عدد الأصوات التي يفوز بها المرشح، فمن المحتمل أن يفوز عدد كبير من المرشحين بنسب

متدنية. ولكون الأحزاب الكبيرة هي المستفيد الأول من هذه النتيجة، فإن نسبة فوزها من المقاعد المائتين ومقعد، ستكون أكبر بكثير من نسبة الأصوات التي حصلت عليها، وهو ما يعني ضعف التفويض الشعبي الممنوح لها في حال شكلت الحكومة.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس، حيث أن بيانات الانتخابات السابقة لن تفيدنا كثيرا بحكم أن سلوك الناخب والأحزاب ستكون مختلفة في حال تمت الانتخابات وفق هذا النظام، ومع ذلك فإن من غير المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية على هذه الخارطة.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

على الرغم من أن هناك ميلاً للاعتقاد أن هذا النظام هو الأكثر احتمالا للتطبيق خاصة وأن قسمة «ثلثين بثلاث» من الصيغ المحببة لدى اليمينيين، ومع ذلك فإن المشكلات التي سبق أن ذكرناها قد تجعل من تطبيقه أمرا في غاية الصعوبة، إلى الدرجة التي تجعلنا نستبعد تطبيقه.

النظام الثاني

نظام مختلط - مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي - تخصيص دوائر نسبية إلى جانب الدوائر الفردية

ماهيته:

يتم الإبقاء على 201 دائرة بوضعيتها الحالية دون تغيير وتجرى فيها الانتخابات وفق النظام الحالي (الفائز الأول) فيما يتم تخصيص بقية الدوائر (100 دائرة) لتصبح وفق نظام القائمة النسبية المغلقة.

آليته:

في الدوائر المائتين ودائرة يصوت الناخب للمرشحين بنفس النظام الحالي، فيما تضع الأحزاب المتنافسة على مائة المقعد المتبقية قوائم خاصة بها تشمل كل قائمة مائة اسم ويفوز كل حزب بعدد من المقاعد مساوية لنسبة الأصوات التي حصل عليها، وفي هذه الحالة فإن الحزب يحتاج لأن يفوز بما نسبته 1% من أصوات الناخبين في هذه الدوائر ليحصل على مقعد واحد، والأحزاب التي لا تستطيع الحصول على هذه النسبة تحرم من التمثيل، وتذهب أصواتها لصالح الأحزاب الفائزة.

معوقات تطبيقه:

1- عملية تحديد أي الدوائر ستبقى وفق النظام الحالي وأياها ستتحول إلى النظام النسبي، إذ أن الرابحين من النظام الحالي في الدوائر المقترح

تغييرها سيعارضون هذه العملية كونها ، ستحرمهم من ضمان الوصول إلى البرلمان .

2 - تحديد معايير تخصيص أي دائرة تتحول إلى النظام النسبي وأي دائرة تبقى وفق النظام الحالي ، ستكون محل خلاف بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، إذ أن أي معيار سيكون له رابحين وخاسرين . فلو تم اعتماد معيار أن تكون الدوائر النسبية هي تلك التي تقع في مراكز المحافظات ، فإن هناك مشكلة حسابية تتمثل في أن جميع الدوائر الخاصة بمراكز المحافظات لا يتجاوز عددها (54 دائرة) ، فمن أين سيتم إضافة الـ (46 دائرة) الأخرى؟ وما هي المعايير التي ستتبع لتخصيص هذه الدائرة واستبقاء تلك؟ فالدوائر المخصصة سيرفض المتضررين من هذا التخصيص هذا الإجراء وسيتهمون الجهة التي قامت بعملية التخصيص أنها استهدفتهم لأغراض سياسية . ولنضرب مثلاً لو تم تخصيص دائرة يفوز فيها مرشح لحزب الإصلاح لتصبح ضمن المائة دائرة وفق النظام النسبي فإن الحزب سيرى أن هذا التخصيص تم بغرض حرمان الحزب من الفوز المضمون في هذه الدائرة .

مشكلات إدارته:

لن تكون هناك مشاكل كثيرة في إدارة هذا النظام بسبب بساطته ، رغم توقع حدوث بعض المشكلات أثناء توزيع الأصوات الضائعة من الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة .

كلفته:

لا يضيف هذا النظام كلفة إضافية على كلفة إدارة النظام الحالي ، كما أن كلفته على الأحزاب لن تكون كبيرة .

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس الذي ستحصل عليه من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيعمل على سحب جزء من أصوات ومقاعد الأحزاب الكبيرة الحالية، ومع ذلك فإن هذا النظام لن يساعد على تصدع الأحزاب الكبيرة وتكاثر الأحزاب الصغيرة التي لن تقدر على الحصول على 1% من عدد الأصوات الصحيحة في الدوائر التي تعمل بالنظام النسبي.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن من الممكن أن يحصل حزب كبير على أغلبية مطلقة من إجمالي عدد المقاعد (50% +1) المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده. وهو ما يجعل من المتوقع أن لا تتشكل حكومة ائتلافية، إلا في حالات استثنائية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بما أن معظم المقاعد تأتي وفق نظام الفائز الأول فإن سيطرة القادة وفق هذا النظام تبقى معتدلة بسبب أن الفائزين الأقوياء في مناطقهم، يحتاج لهم الحزب أكثر مما يحتاجونه، ومع ذلك فإن وجود قائمة تضعها قيادة الحزب للشق النسبي من النظام تقوي من سيطرة القادة على الفائزين

وفق هذه الطريقة. وبشكل عام فإن قوة القادة وسيطرتهم وفق هذا النظام يمكن أن تكون أكبر مما هي عليه وفق النظام الحالي.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

ستشهد الدوائر التي تتبع نظام الفائز الأول درجة عالية من الانفتاح والتحالف بين القوى السياسية تجاه بعضها البعض كون هذا النظام يحتاج إلى التحالفات ويفوز فيه المرشح القادر على الانفتاح على أكبر عدد ممكن من الناخبين، أما الدوائر التي تعمل وفق النظام النسبي فإن درجة الانفتاح ستبقى محدودة جدا كون الأحزاب تحرص على تجميع أكبر عدد من الأصوات على حساب الأحزاب الأخرى بما فيها الأحزاب الحليفة.

سلوك الناخب:

في الدوائر الفردية سيصوت الناخب باتجاه الأشخاص الأقوياء الذين لهم فرص نجاح معتبرة، وسيبتعد عن التصويت للأشخاص محدودي الفرص حتى لو كانوا يشاركونه أفكاره السياسية. في المقابل سيميل الناخب في الدوائر النسبية باتجاه التصويت للحزب الذي يميل نحوه على اعتبار أن أي صوت لن يهدر.

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن يكون حجم التصويت في الدوائر النسبية أكبر منه في الدوائر الفردية، خاصة لو أصبحت المدن تنتخب وفق هذا النظام.

حجم الأصوات الضائعة:

ستقل الأصوات الضائعة في الدوائر النسبية بينما ستبقى على ما هي عليه الحال في الدوائر الفردية.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد التحالفات الحزبية في الدوائر الفردية بينما ستقل في الدوائر النسبية.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة الأعضاء المائتين وعضو قوية بالناخبين كونهم فازوا من خلال تأييدهم، ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء الأعضاء ستكون مركزة على الشأن المحلي الخاص بدوائرهم، فيما ستكون علاقة الأعضاء الفائزين عن طريق النظام النسبي أضعف بناخبهم، وهو ما سينعكس على طريقة تركيزهم على القضايا الوطنية الأوسع.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

قد يساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفئوية، خاصة تلك التي تتمكن من الحصول على أكثر من 1% من المصوتين في الدوائر النسبية.

تمثيل النساء:

قد يساعد هذا النظام النساء من الفوز في الدوائر النسبية.

التنوع الجغرافي:

ستحرم بعض المناطق من ممثلين لها في المجلس حين لا يفوز وفق النظام النسبي أي من سكان هذه الدوائر ، فيما ستمثل بعض المناطق خاصة العاصمة بعدد أكبر من الممثلين ، فعلى سبيل المثال فإن مراكز المحافظات الثانوية (كعتق والغیضة وحزم الجوف) لن يكون من السهل عليها أن تصعد ممثلين عنها في البرلمان وفق نظام القائمة النسبية فالأحزاب الفائزة ستصدر قوائمها الشخصيات القيادية التي عادة ما تكون من سكان المدن الرئيسية وتحديدًا العاصمة.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي ، أكثر مما هو حاصل وفق النظام الحالي .

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام على المزيد من التنوع الاجتماعي في المجلس النيابي ، بعد أن تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء من الدخول للبرلمان عبر النظام النسبي .

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

بما أن الأحزاب ستتحالف فيما بينها في الدوائر الفردية فإن هذا النظام سيزيد من النسبة التي يحصل عليها الفائز الأول في هذه الدوائر، وهو ما يعني تقليل الأصوات الضائعة وفي الوقت نفسه فإن حجم الأصوات الضائعة في الدوائر النسبية سيكون محدوداً، ولهذا فإن حجم التفويض الشعبي للحكومة المنبثقة عن هذا النظام سيكون عالياً وقد يتجاوز الـ 50% من أصوات الناخبين في حال حصل الحزب الأول على عدد كبير من المقاعد. وفي كل الأحوال فإن حجم التفويض الشعبي سيكون أكبر مما هو في النظام الحالي.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام، حيث أن بيانات الانتخابات السابقة لن تقيدها كثيراً بحكم أن سلوك الناخب والأحزاب ستكون مختلفة في حال تمت الانتخابات وفق هذا النظام. ومع ذلك فإن من غير المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية على هذه الخارطة.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

سيواجه هذا النظام الكثير من الصعوبات خاصة حين تحديد معايير توزيع المقاعد على أي من النظامين، ونتيجة لذلك فإن من غير المتوقع اعتماد هذا النظام.

النظام الثالث

نظام مختلط إضافة مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي - بطاقتين انتخابيتين

ماهيته:

يتم الإبقاء على تقسيم الدوائر وعددها الحالي ويضاف مائة مقعد يتم انتخابهم وفق نظام القائمة النسبية المغلقة.

آليته:

ينزل المرشحون المستقلون والحزبيون للتنافس في الدوائر الـ (301) كما تم في الانتخابات السابقة، فيما تقوم الأحزاب بتشكيل قوائم حزبية تضم 100 عضو، وعلى الناخب أن يصوت على ورقتي اقتراع الأولى تضم رموز المرشحين والثانية تضم رموز القوائم الحزبية، وبعد الفرز يتم تحديد نصيب كل حزب من الأصوات ومن ثم يعطى كل حزب عدد من المقاعد يساوي نسبة ما حصل عليه من أصوات. وفي هذه الحالة فإن كل مقعد يساوي 1% من عدد الأصوات الصحيحة، فعلى افتراض أن عدد الأصوات الصحيحة 8 مليون فإن كل مقعد يحتاج إلى 80 ألف صوت.

معوقات تطبيقه:

لن يواجه هذا النظام مشاكل كبيرة، كما هو الحال مع النظم السابقة، فإضافة المائة مقعد لن تكون على حساب أي طرف، بل العكس هو الصحيح، فالمقاعد المضافة تعني المزيد من الأطراف المستفيدة، والتي

ستتحمس له .

مشكلات إدارته:

لن تكون هناك مشكلات كثيرة في إدارة هذا النظام بسبب بساطته، رغم توقع حدوث بعض المشاكل أثناء توزيع الأصوات الضائعة من الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة.

كلفته:

لا يضيف هذا النظام كلفة كبيرة على كلفة إدارة النظام الحالي، إلا أن كلفته على الأحزاب ستكون كبيرة حيث يحتاج كل حزب إلى أن يقوم بحملة انتخابية في جميع المراكز الانتخابية.

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس والذي ستحصل عليه من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيقبل من حجم مقاعد بعض الأحزاب الكبيرة إلا أنه لن يضعف الأحزاب الكبيرة بشكل كبير. ومع ذلك فإن هذا النظام قد يعمل على حدوث انشقاقات حزبية حين تخرج بعض الأجنحة أو القيادات من أحزابها لتشكل لنفسها قائمة خاصة بها تنافس بها ضمن النظام النسبي، رغم أن هذا الأمر يبقى محدودا نظرا لحاجة الأحزاب إلى نسبة 1% من إجمالي الأصوات للفوز بمقعد وفق النظام النسبي.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن من الممكن أن يحصل حزب كبير على أغلبية مطلقة من إجمالي عدد المقاعد (50% +1) المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده. وهو ما يجعل من المتوقع أن لا تتشكل حكومة ائتلافية، إلا في حالات استثنائية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بما أن معظم المقاعد تأتي وفق نظام الفائز الأول فإن سيطرة القادة وفق هذا النظام تبقى معتدلة بسبب أن الفائزين الأقوياء في مناطقهم، يحتاج لهم الحزب أكثر مما يحتاجونه، ومع ذلك فإن وجود قائمة تضعها قيادة

الحزب للشق النسبي من النظام تقوي من سيطرة القادة على الأعضاء الفائزين وفق هذه الطريقة. وفي الأجمال فإن قوة القادة وسيطرتهم وفق هذا النظام يمكن أن تكون أكبر مما هي عليه الآن وفق النظام الحالي.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

ستشهد الانتخابات الفردية درجة عالية من الانفتاح السياسي، بينما ستكون درجة الانفتاح أقل أو معدومة حين التصويت على القوائم الحزبية كون الأحزاب تحرص على تجميع أكبر عدد من الأصوات على حساب الأحزاب الأخرى بما فيها الأحزاب الحليفة.

سلوك الناخب:

في حال التصويت على المرشحين الفرديين سيصوت الناخب باتجاه الأشخاص الأقوياء الذين لهم فرص نجاح معتبرة، وسيبتعد عن التصويت للأشخاص محدودي الفرص حتى لو كانوا يشاركونه أفكاره السياسية وفي المقابل سيميل الناخب أثناء تصويته للقائمة على منح صوته للحزب الذي يميل نحوه على اعتبار أن أي صوت لن يهدر، فعلى سبيل المثال قد يصوت ناخب ينتمي لحزب الإصلاح لمرشح المؤتمر الشعبي لأسباب تتعلق بثقته في المرشح الشخص، وفي الوقت نفسه يصوت لقائمة حزب الإصلاح أثناء تصويته للقوائم الحزبية.

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن يكون حجم التصويت كبيرا وفق هذا النظام بسبب أن المرشحين الأفراد والأحزاب سيقومون بالدفع بأكبر عدد ممكن من الناخبين من أجل التصويت في هذه الانتخابات.

حجم الأصوات الضائعة:

ستقل الأصوات الضائعة في الانتخابات وفق القائمة بينما ستبقى على ما هي عليه في الدوائر الفردية.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد التحالفات الحزبية في الدوائر الفردية بينما ستختفي في الانتخابات النسبية، وفي هذه الحالة ستصل الناخبين أو بعضهم توجيهات من أحزابهم أن يصوتوا في الانتخابات الفردية لصالح أشخاص محددين قد لا ينتمون لنفس الحزب فيما ستوجه لهم توجيهات أن يصوتوا لقوائم أحزابهم.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة الأعضاء الثلاثمائة وعضو قوية بالناخبين كونهم فازوا من خلال تأييدهم، ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء الأعضاء ستكون مركزة على الشأن المحلي الخاص بدوائرهم، فيما ستكون علاقة الأعضاء الفائزين عن طريق النظام النسبي أضعف بناخبهم، وهو ما سينعكس على طريقة تركيزهم على القضايا الوطنية الأوسع.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

قد يساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفتوية، خاصة تلك التي ستنمکن من الحصول على أكثر من 1% من المصوتين في القوائم النسبية.

تمثيل النساء:

قد يساعد هذا النظام النساء من الفوز وفق القائمة النسبية.

التنوع الجغرافي:

جميع المناطق الجغرافية سيكون لها ممثل في المجلس، غير أن بعض المناطق سيكون لها أكثر من ممثل خاصة المدن الرئيسية والعاصمة (صنعاء) بسبب فوز عدد كبير من سكانها وفق القوائم الحزبية.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي أكثر مما هو حاصل وفق النظام الحالي.

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام على المزيد من التنوع الاجتماعي في المجلس النيابي بعد أن تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء، من الدخول للبرلمان عبر القائمة النسبية.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

بما أن الأحزاب ستتحالف فيما بينها في الدوائر الفردية فإن هذا النظام سيزيد من النسبة التي يحصل عليها الفائز الأول في هذه الدوائر، وهو ما يعني تقليل الأصوات الضائعة. في الوقت نفسه حجم الأصوات الضائعة في الدوائر النسبية سيكون محدودا، ولهذا فإن حجم التفويض الشعبي للحكومة المنتهقة عن هذا النظام سيكون عاليا وقد يتجاوز الـ (50%) من أصوات الناخبين في حال حصل الحزب الأول على عدد كبير من المقاعد، وفي كل الأحوال فإن حجم التفويض الشعبي سيكون أكبر مما هو عليه وفق النظام الحالي.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس النيابي المنتهق عن هذا النظام، ومع ذلك فإن من غير المتوقع أن تحدث تغييرات جوهرية على هذه الخارطة.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

بحكم أن هذا النظام لن يثير مشاكل جوهرية بين أطراف اللعبة السياسية فإن من المحتمل أن يتم اختياره كونه سيمثل حلاً وسطاً بين أطراف العملية السياسية خاصة وأن مائة المقعد الإضافية وفق النظام النسبي لن تغير كثيرا في الخارطة السياسية للمجلس النيابي.

النظام الرابع

نظام مختلط إضافة مائة مقعد عن طريق النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي - بطاقة انتخابية واحدة

ماهيته:

يتم الإبقاء على تقسيم الدوائر وعددها الحالي ويضاف مائة مقعد توزع على مرشحي الأحزاب الذين لم يحصلوا على المركز الأول. أليته:

ينزل المرشحون الحزبيون والمستقلون للتنافس في الدوائر الـ (301) كما تم في الانتخابات السابقة، ومن ثم يفوز بالثلاثمائة والمقعد من حصل على المركز الأول فيما يتم توزيع مائة المقعد المتبقية على الأحزاب وفق نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحوها، ويحصل على هذه المقاعد مرشحو الأحزاب الذين حصلوا على أعلى الأصوات ولم يتمكنوا من الحصول على المركز الأول. ولشرح هذا النظام الذي قد يبدو معقداً نورد المثال التالي:

يقوم حزب المؤتمر أنزال مرشحين له في جميع الدوائر الانتخابية (301) وعلى افتراض أن الحزب فاز بـ (140) مقعداً وفق نظام الفائز الأول، فيما حصل مجموع مرشحيه على (40%) من إجمالي عدد الأصوات، وفي هذه الحالة سيتمنح الحزب (40) مقعداً إضافياً ستعطي لمرشحي الأحزاب الخاسرين الذين حصلوا على أعلى نسبة أصوات في الدوائر التي لم يفوزوا فيها، بمعنى آخر أن قائمة الخاسرين من حزب المؤتمر سيكون عددها (161) شخص لو تم ترتيبهم تنازلياً على أساس أن يكون

في رأس القائمة الشخص الذي حصل على أعلى نسبة تصويت في دائرته ولم يفز بالمركز الأول، كأن حصل على المرتبة الثانية يليه المرشح الذي حصل على نسبة أقل وهكذا، وفي هذه الحالة فإن الفائزين سيكونون المرشحين الذين يحتلون المركز (1) وحتى (40) في هذه القائمة. إن أتباع هذه الطريقة يهدف إلى جعل جميع الفائزين بالمقاعد النيابية من الأشخاص الذين لهم نفوذ في دوائرهم، وقاموا بحملة انتخابية لأنفسهم.

معوقات تطبيقه:

لن يواجه هذا النظام مشكلات كبيرة باستثناء معارضة القادة الحزبيين الذين يجدون أنفسهم مضطرين لأن يقوموا بحملات انتخابية في دوائرهم، كي يفوزوا بالمقاعد النيابية، على عكس ما يحدث وفق نظام القائمة النسبية حيث يفوز القادة بسهولة حين يضعون أنفسهم على رأس قوائم أحزابهم. كما وأن بعض الشرائح داخل الأحزاب كالمثقفين والنساء سيعارضون هذا النظام لأنه يقلل من فرص فوزهم بقياسا بالنظام السابق.

مشاكل إدارته:

لن تكون هناك مشاكل كثيرة في إدارة هذا النظام بسبب بساطته.

كلفته:

لا يضيف هذا النظام أي كلفة إضافية على كلفة إدارة النظام الحالي ،
أما كلفته على الأحزاب فأنها ستكون كبيرة حيث أن الأحزاب بحاجة
لأن يكون لها مرشح في أكبر عدد ممكن من الدوائر بما في ذلك الدوائر
التي تنعدم فرصة فوز مرشحيها من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من
الأصوات لصالحها، فكل مقعد فائز يحتاج إلى 1% من عدد أصوات
الناخبين .

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس والذي ستحصل عليه من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيقال من حجم مقاعد بعض الأحزاب الكبيرة. ومع ذلك فإن هذا النظام قد يعمل على حدوث انشقاقات حزبية حين تخرج بعض الأجنحة أو القيادات من أحزابها لتشكل لنفسها حزب خاص بها تنزل الانتخابات بمرشحين تابعين لهذه الأحزاب، رغم أن هذا الأمر يبقى محدودا نظرا لحاجة الأحزاب إلى نسبة 1% من إجمالي الأصوات للفوز بالمقعد الواحد.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن من المحتمل أن تقل فرص فوز حزب واحد بأغلبية سهلة وكبيرة في البرلمان، حيث سيؤدي دخول أكبر عدد ممكن من الأحزاب بمرشحين خاصين بكل منها، إلى بعثرة الأصوات ورفع حدة المنافسة، ومن ثم تضائل فرص فوز الأحزاب الكبيرة بأغلبية كبيرة. والنتيجة المتوقعة من هذا النظام، هي تشكيل حكومات ائتلافية لتجاوز الأغلبية المطلقة الضرورية لتشكيل حكومة.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بما أن جميع المقاعد تأتي نتيجة لقوة المرشحين في دوائهم فإن حجم نفوذ القادة على الفائزين تبقى غير كبيرة .

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

سيقلل هذا النظام من درجة الانفتاح السياسي، كون لأحزاب تتنافس بضراوة فيما بينها للحصول على الأصوات لصالح مرشحها .

سلوك الناخب:

سيصوت الناخب لصالح مرشح الحزب الذي يؤيده بغض النظر عن حجم فرصته بالفوز، فالأحزاب ستحث الناخبين أن يصوتوا لمثليها لترفع من نسبة الأصوات التي تحصل عليها .

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن يكون حجم التصويت كبيرا وفق هذا النظام بسبب أن المرشحين الأفراد والحزبيين سيقومون بالدفع بأكبر عدد ممكن من الناخبين من أجل التصويت لهم في هذه الانتخابات .

حجم الأصوات الضائعة:

من المحتمل أن تنتشتت الأصوات بين عدد كبير من المرشحين ولهذا فإن الفائز الأول سيفوز بنسبة صغيرة من الأصوات نظرا لكثرة المرشحين ولغياب التحالفات الحزبية التي قد تنعدم وفق هذا النظام .

حجم التحالفات الحزبية:

ستتعدم التحالفات الحزبية أو تصبح في أضيق نطاق ، كون الأحزاب جميعها تتنافس ضد بعضها البعض بما في ذلك مرشحي الأحزاب المتقاربة سياسيا ، فعلى سبيل المثال لو أن أحد الأحزاب البعثية المقرب من حزب المؤتمر أنزل مرشحين خاصين به ، فإن من مصلحته أن يحشد كل أنصاره لصالح مرشحيه عوضا عن دفعهم للتصويت لمرشي حزب المؤتمر كما قد يفعل وفق النظام الانتخابي الحالي .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة جميع الأعضاء قوية بالناخبين كونهم أوصلوهم للبرلمان ، ومن ثم فإن عضو البرلمان سيكون أكثر اهتماما بالقضايا المحلية من القضايا الوطنية ، وفي هذا الشأن نشير إلى أن بعض الدوائر ستشهد أكثر من ممثل قد يصل بعضها إلى ثلاثة أشخاص وجميع هؤلاء الممثلين سيتنافسون فيما بينهم للاهتمام بقضايا الدائرة التي يمثلونها من أجل كسب أصوات الناخبين في الانتخابات التالية .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

سيساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفتوية ، خاصة تلك التي ستتمكن من الحصول على أكثر من 1% من المصوتين لمرشحيها .

تمثيل النساء:

لن يساعد هذا النظام النساء من الحصول على مقاعد كون الفائزين هم

من الأفراد الذين يمتلكون نفوذاً كبيراً في دوائرهم .

التنوع الجغرافي:

جميع المناطق الجغرافية سيكون لها ممثل في المجلس ، غير أن بعض المناطق سيكون لها أكثر من ممثل .

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي ، أكثر مما هو حاصل وفق النظام الحالي .

التنوع الاجتماعي:

لا يساعد هذا النظام بالتنوع الاجتماعي ، حيث أن الفائزين من الأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً في دوائرهم ، وفي الغالب أن أصحاب النفوذ ، خاصة في المناطق الريفية هم الشيوخ ورجال المال والمسئولون الحكوميون .

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

بما أن الفائزين بالمركز الأول لن يحصل معظمهم على أغلبية الأصوات ، بسبب كثرة عدد المرشحين وغياب التنسيق الحزبي فإن الحكومة التي ستتشكل منه سيكون حجم التفويض الشعبي صغيراً وقد يقل عن 50% من إجمالي عدد المصوتين .

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام، كون سلوك المرشحين والناخبين ستكون مختلفة عن سلوكها في الانتخابات السابقة. ومع ذلك فإن من المتوقع أن يزيد من عدد الأحزاب داخل البرلمان وتقل حصة الأحزاب الكبيرة عما هي الآن.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

لا يبدو أن هذا النظام سيطبق في اليمن بسبب المعارضة التي سيواجهها من قادة الأحزاب والمتقنين والنساء، وهي الفئات التي لن تستفيد من هذا النظام.

النظام الخامس

مختلط (الفائز الأول / النسبي) إضافة مائتين مقعد عن طريق
النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي
(بطاقتين انتخابيتين)

ماهيته:

يتم الإبقاء على تقسيم الدوائر وعددها الحالي ويضاف مائتا مقعد يتم انتخابهم وفق نظام القائمة النسبية المغلقة.

آليته:

ينزل المرشحون المستقلون والحزبيون للتنافس في الدوائر الـ (301) كما تم في الانتخابات السابقة، فيما تقوم الأحزاب بتشكيل قوائم حزبية تضم (200) شخص، وعلى الناخب أن يصوت على ورقتي اقتراع، تشمل الأولى رموز المرشحين، وتشمل الثانية رموز القوائم الحزبية، وبعد الفرز يتم تحديد نصيب كل حزب من الأصوات ومن ثم يعطى كل حزب عدد من المقاعد يساوي نسبة ما حصل عليه من أصوات. وفي هذه الحالة فإن كل مقعد يساوي (0.5%) من عدد الأصوات الصحيحة، فعلى افتراض أن عدد الأصوات الصحيحة 8 مليون فإن كل مقعد يحتاج إلى (40) ألف صوت.

معوقات تطبيقه:

لن يواجه هذا النظام مشكلات كبيرة، فإضافة المائتين مقعد لن تكون على حساب أي طرف، بل العكس فالمقاعد المضافة تعني المزيد من الأطراف المستفيدة، والتي ستتحمس لهذا النظام. إلا أن الرقم الكبير للأعضاء قد يلقى معارضة بحجة أن هذا العدد سيضيف أعباء كبيرة على الخزينة العامة وسيصبح النقاش داخل المجلس أكثر صعوبة بوجود هذا العدد الضخم من الأعضاء.

مشاكل إدارته:

لن تكون هناك مشكلات كبيرة في إدارة هذا النظام بسبب بساطته، رغم توقع حدوث بعض المشاكل أثناء توزيع الأصوات الضائعة من الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة.

كلفته:

لا يضيف هذا النظام كلفة كبيرة على كلفة إدارة النظام الحالي إلا أن كلفته على الأحزاب ستكون كبيرة، لحاجة الأحزاب لأن تقوم بحملة انتخابية في جميع المراكز الانتخابية.

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس الذي ستحصل عليها من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيقبل من حجم مقاعد بعض الأحزاب الكبيرة، وربما يفقدها الأغلبية البسيطة. وبسبب أن نسبة الحسم تقل عن 0.5% فإن هذا النظام قد يعمل على حدوث انشقاقات حزبية حين تخرج بعض الأجنحة أو القيادات من أحزابها لتشكل لنفسها قائمة خاصة بها تنافس بها ضمن النظام النسبي، وسيساعد على حدوث هذا الأمر أن نسبة الفوز صغيرة (0.5%) وهو ما سيمكن الأحزاب المنشقة من الفوز بعدد من المقاعد.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن فرصة حصول حزب واحد على أغلبية تبقى ضعيفة الأمر الذي يبنى بضرورة تشكيل الحكومة من أكثر من حزب مما يعني توقع حكومات ائتلافية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

من جهة سيزيد هذا النظام من قوة قادة الأحزاب والذين سيكون لهم دور في تشكيل القائمة التي تدخل الانتخابات وفق الشق النسبي، ومن جهة أخرى ستضعف سيطرة قادة الأحزاب على الأعضاء الفائزين في الدوائر الفردية، وعلى العموم، هذا النظام يعزز من قوة القادة

الحزبين ، إلا أن تشجيعه على الانشقاقات من شأنه أن يحد من سيطرة القادة الحزبين الذين سيضطرون أن يدخلوا في مساومات مع زعماء الأجنحة داخل أحزابهم خشية الانشقاق .

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

ستشهد الانتخابات الفردية درجة عالية من الانفتاح السياسي ، بينما ستكون درجة الانفتاح أقل أو معدومة حين التصويت على القوائم الحزبية كون الأحزاب تحرص على تجميع أكبر عدد من الأصوات على حساب الأحزاب الأخرى بما فيها الأحزاب الحليفة .

سلوك الناخب:

في حال التصويت على المرشحين الفرديين سيصوت الناخب باتجاه الأشخاص الأقوياء الذين لهم فرص نجاح معتبرة ، وسيبتعد عن التصويت للأشخاص محدودي الفرص حتى لو كانوا يشاركونه أفكاره السياسية . في المقابل سيميل الناخب أثناء تصويته للقائمة على منح صوته للحزب الذي يميل نحوه على اعتبار أن أي صوت لن يهدر . فعلى سبيل المثال قد يصوت ناخب ينتمي لحزب الإصلاح لمرشح المؤتمر الشعبي لأسباب تتعلق بثقته في المرشح الشخص ، وفي الوقت نفسه يصوت لقائمة حزب الإصلاح أثناء تصويته للقوائم الحزبية .

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن يكون حجم التصويت كبيرا وفق هذا النظام بسبب أن المرشحين الأفراد والأحزاب سيقومون بدفع أكبر عدد ممكن من الناخبين من أجل التصويت في هذه الانتخابات.

حجم الأصوات الضائعة:

ستكون هناك أصوات ضائعة في الانتخابات الفردية، فيما ستتضاءل هذه الأصوات في الانتخابات بالقائمة.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد التحالفات الحزبية في الدوائر الفردية بينما ستختفي في الانتخابات النسبية، وفي هذه الحالة ستصل الناخبين توجيهات من أحزابهم أن يصوتوا في الانتخابات الفردية لصالح أشخاص محددين قد لا ينتمون لنفس الحزب فيما ستوجه لهم توجيهات أن يصوتوا لقوائم أحزابهم.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة الأعضاء الثلاثمائة وعضو قوية بالناخبين كونهم فازوا من خلال تأييدهم، ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء الأعضاء ستكون مركزة على الشأن المحلي الخاص بدوائرهم، فيما ستكون علاقة الأعضاء الفائزين عن طريق النظام النسبي أضعف بناخبهم، وهو ما سينعكس على طريقة تركيزهم على القضايا الوطنية الأوسع.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

سيساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفتوية، خاصة تلك التي ستتمكن من الحصول على أكثر من 0.5% من المصوتين في القوائم النسبية.

تمثيل النساء:

سيساعد هذا النظام النساء من الفوز وفق القائمة النسبية.

التنوع الجغرافي:

جميع المناطق الجغرافية سيكون لها ممثل في المجلس، غير أن بعض المناطق سيكون لها أكثر من ممثل خاصة المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء تحديداً.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي، حين يصل للبرلمان - وفق النظام النسبي - عدد كبير من الأحزاب التي تمثل أطياف سياسية وأيديولوجية متعددة.

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام على المزيد من التنوع الاجتماعي في المجلس النيابي بعد أن تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء، من الدخول للبرلمان عبر القائمة النسبية.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

بما أن الأحزاب ستتحالف فيما بينها عبر الانتخابات الفردية فإن هذا النظام سيزيد من النسبة التي يحصل عليها الفائز الأول في هذه الدوائر، وهو ما يعني تقليل الأصوات الضائعة. في الوقت نفسه فإن حجم الأصوات الضائعة وفق نظام القائمة سيكون محدودا، أي أن حجم التفويض الشعبي للحكومة المبنية عن هذا النظام سيكون عاليا وقد يتجاوز الـ 50% من أصوات الناخبين في حال تشكيل الحكومة من أكثر من حزب. وفي كل الأحوال فإن حجم التفويض الشعبي سيكون أكبر مما هو عليه الحال وفق النظام الحالي.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام، حيث أن بيانات الانتخابات السابقة لن نقيدها كثيرا بحكم أن سلوك الناخب والأحزاب ستكون مختلفة في حال إذا تمت الانتخابات وفق هذا النظام. ومع ذلك فإن من المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية على هذه الخارطة.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

بحكم أن هذا النظام لن يثير مشكلات جوهرية بين أطراف اللعبة السياسية فإن من المحتمل أن يتم اختيار هذا النظام كونه سيمثل حل وسط بين أطراف العملية السياسية، ومع ذلك فإن حزب المؤتمر قد لا يقبل بهذا النظام بسهولة، بسبب خشيته من فقدانه الأغلبية جراء إضافة (200) مقعد عن طريق النظام النسبي.

النظام السادس

مختلط (الفائز الأول / النسبي) إضافة مائتين مقعد عن طريق
النظام النسبي وإبقاء بقية المقاعد وفق النظام الحالي
(بطاقة انتخابية واحدة)

ماهيته:

هذا النظام هو نفس النموذج الرابع والفرق هنا هو إضافة 200 مقعد نسبي وليس 100 مقعد كما هو الحال في النموذج الرابع .

آليته:

ينزل المرشحون المستقلون والحزبيون للتنافس في الدوائر الـ 301 كما تم في الانتخابات السابقة، ومن ثم يفوز بها من حصل على المركز الأول فيما يتم توزيع مائتين المقعد المتبقية على الأحزاب وفق نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحها، ويحصل على هذه المقاعد مرشحو الأحزاب الذين حصلوا على أعلى الأصوات ولم يتمكنوا من الحصول على المركز الأول. (وفق ما هو مشروح سابقا)

معيقات تطبيقه:

لن يواجه هذا النظام مشاكل كبيرة، باستثناء معارضة القادة الحزبين والذين يجدون أنفسهم مضطرين لأن يقوموا بحملات انتخابية في دوائرهم، كي يفوزوا بالمقاعد النيابية. على عكس ما يحدث وفق نظام القائمة النسبية حيث يفوز القادة بسهولة حين يضعون أنفسهم على رأس قوائم أحزابهم .

مشاكل إدارته:

لن تكون هناك مشكلات في إدارة هذا النظام بسبب بساطته، فما على اللجنة الانتخابية إلا أن تعلن نتائج كل دائرة، وتحديد الأصوات الذي حصل عليها كل مرشح.

كلفته:

لا يضيف هذا النظام أي كلفة إضافية على كلفة إدارة النظام الحالي، أما كلفته على الأحزاب فإنها ستكون كبيرة حيث أن الأحزاب بحاجة لأن يكون لها مرشح في أكبر عدد ممكن من الدوائر بما في ذلك الدوائر التي تنعدم فرصة فوز مرشحيها من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من الأصوات لصالحها.

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بالمقاعد في المجلس النيابي، والتي ستحصل عليها من خلال الشق النسبي المكمل، وهذا الأمر سيقبل من حجم مقاعد بعض الأحزاب الكبيرة. سيساعد هذا النظام على حدوث انشقاقات حزبية حين تخرج بعض الأجنحة أو القيادات من أحزابها لتشكل لنفسها حزباً خاصاً بها، خاصة أن نسبة الفوز الصغيرة (0.5%) ستشجع على حدوث هذا الأمر.

شكل الحكومة:

وفق هذا النظام فإن من المحتمل أن تقل فرص فوز حزب واحد بأغلبية سهلة وكبيرة في البرلمان، حيث سيؤدي دخول أكبر عدد ممكن من الأحزاب بمرشحين في معظم الدوائر، إلى بعثرة الأصوات ورفع حدة المنافسة، ومن ثم تضائل فرص فوز الأحزاب الكبيرة بأغلبية كبيرة. والنتيجة المتوقعة من هذا النظام هي تشكيل حكومات ائتلافية لتجاوز الأغلبية المطلقة الضرورية لتشكيل حكومة.

حجم قوة قادة الأحزاب:

بما أن جميع المقاعد تأتي نتيجة لقوة المرشحين في دوائرهم، فإن حجم نفوذ القادة على الفائزين تبقى معتدلة.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

سيقفل هذا النظام من درجة الانفتاح السياسي كون الأحزاب تتنافس بضراوة فيما بينها للحصول على الأصوات لصالح مرشحها.

سلوك الناخب:

سيصوت الناخب لصالح مرشح الحزب الذي يؤيده بغض النظر عن حجم فرصته بالفوز ، فالأحزاب ستحث ناخبها أن يصوتوا لمثليها من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات .

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن يكون حجم التصويت كبيرا وفق هذا النظام بسبب أن المرشحين الأفراد والأحزاب سيقومون بدفع أكبر عدد ممكن من الناخبين من أجل التصويت لهم .

حجم الأصوات الضائعة:

بما أن مائتين المقعد المضافة ستأتي من أصوات المرشحين الخاسرين فإن هذا النظام سيقفل من حجم الأصوات الضائعة لأن الصوت الضائع سيتم استخدامه ثانية لصالح المرشح الحاصل على مرتبة أعلى في قوائم حزبه .

حجم التحالفات الحزبية:

ستتعدم التحالفات الحزبية أو تصبح في أضيق نطاق وفق هذا النظام كون الأحزاب جميعها تتنافس ضد بعضها البعض بما في ذلك مرشحي الأحزاب المتقاربة سياسيا .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة جميع الأعضاء قوية بالناخبين كونهم أوصولهم للبرلمان ، ومن ثم فإن عضو البرلمان سيكون أكثر اهتماما بالقضايا المحلية من القضايا الوطنية ، وفي هذا الشأن نشير إلى أن بعض الدوائر ستشهد أكثر من ممثل قد يصل إلى ثلاثة أشخاص وجميع هؤلاء الممثلين سيتنافسون فيما بينهم للاهتمام بقضايا الدائرة التي يمثلونها من أجل كسب أصوات الناخبين في الانتخابات التالية .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

سيساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفئوية خاصة تلك التي ستتمكن من الحصول على أكثر من 0.5% من المصوتين لمرشحيها .

تمثيل النساء:

لن يساعد هذا النظام النساء في الحصول على مقاعد كون الفائزين هم من الأفراد الذين يمتلكون نفوذ كبير في دوائرهم .

التنوع الجغرافي:

جميع المناطق الجغرافية سيكون لها ممثل في المجلس ، غير أن بعض المناطق سيكون لها أكثر من ممثل .

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي حين يسمح لعدد متنوع من الأحزاب من الوصول للبرلمان .

التنوع الاجتماعي:

لا يساعد هذا النظام التنوع الاجتماعي ، إذ أن الفائزين هم من الأشخاص الذين يمتلكون نفوذاً في دوائرهم ، وفي الغالب فإن أصحاب النفوذ خاصة في المناطق الريفية هم الشيوخ ورجال المال والمسؤولون الحكوميون .

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

من المحتمل ألا يحصل حزب واحد وفق هذا النظام على أغلبية ، ومن ثم فإن من المتوقع أن تتشكل الحكومة من أحزاب مؤتلفة ، وهذا الأمر سيزيد من حجم التفويض الشعبي الممنوح للحكومة .

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

من الصعب التكهن بدقة حول الخارطة السياسية للمجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام ، حيث أن سلوك الناخب والأحزاب ستكون مختلفة عن الانتخابات السابقة . ومع ذلك فإن من المتوقع أن يزيد عدد الأحزاب الفائزة وتضعف الأحزاب الكبيرة .

احتمالية تطبيق هذا النظام:

لا يبدو أن هذا النظام سيطبق في اليمن بسبب المعارضة التي سيواجهها من قادة الأحزاب والمتقنين والنساء لأنه يقلل من فرص فوزهم.

النظام السابع

قائمة نسبية مغلقة بدون نسبة حسم

ماهيته:

تصبح الدولة دائرة انتخابية واحدة، ويتم التنافس فيها على جميع مقاعد مجلس النواب الـ 301، بحيث يقوم أي حزب مشارك في الانتخابات بوضع قائمة من 301 شخص. وبعد فرز الأصوات يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب وما حصل عليه من أصوات، فالحزب الذي يفوز بـ 10% من الأصوات يحصل على 30 مقعداً، ويكون الفائزون هم المرتبين في القائمة من الرقم 1 إلى الرقم 30.

آليته:

يعطى الناخب بطاقة اقتراع تشتمل على رموز لقوائم الأحزاب المتنافسة، وقد تشتمل هذه القائمة على أسماء أصحابها أو رموز الأحزاب فقط، بينما يتم تعليق القوائم داخل قاعة الانتخاب، وفي هذا النظام لا يسمح للناخب أن يعدل من ترتيب الأشخاص داخل القائمة أو حذف أو إضافة أشخاص إليها، وهي لذلك سميت بالقائمة النسبية المغلقة.

معوقات تطبيقه:

سواجه هذا النظام بمعارضة من الأحزاب التي تستفيد من النظام الحالي، وبالتحديد حزب المؤتمر الشعبي الذي قد يخسر الأغلبية الحالية، إلى جانب ذلك سُيرفض هذا النظام من قبل الأشخاص الذين

يفوزون بسهولة في نظام الفائز الأول الحالي ، وبالتحديد أصحاب النفوذ الاجتماعي كالمشايخ ورجال المال والسلطة .

مشاكل إدارته:

يعد هذا النظام من أسهل الأنظمة إدارة ، إذ أن لجنة الانتخابات ما عليها سوى إعداد ورقة انتخابات تشمل رموز القوائم الحزبية المتنافسة ، ومن ثم حصر نصيب كل قائمة من الأصوات وتحويلها إلى ما يناسبها من المقاعد .

كلفته:

بما أن الدولة ستصبح دائرة انتخابية واحدة ، فإن بإمكان أي ناخب التصويت في أي مكان في الدولة ، وقد لا يكون هناك حاجة إلى قوائم مسبقة بالناخبين ، ويكتفى بإبراز الهوية أثناء الاقتراع . ونتيجة لهذا فإن خزينة الدولة لن تتكلف نفقات القيد والتسجيل والتحضيرات الكثيرة للعملية الانتخابية . وعليه فإن هذا النظام يعد من أقل الأنظمة كلفة .
أما على مستوى الأحزاب والمرشحين ، فإن عبء الدعاية الانتخابية ستقع على كاهل الأحزاب التي يتطلب منها أن تقوم بحملة انتخابية في جميع مناطق الدولة ، وهو ما يحملها نفقات كبيرة ، رغم أن وسائل الإعلام الجماهيرية ، كالإذاعة والتلفزيون ، ستقوم بدور كبير في الحملة الانتخابية .

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في المجلس النيابي، من خلال تمكن الأحزاب الصغيرة القادرة على تجاوز ما نسبته 0.33% من الأصوات الصحيحة، أن تفوز بمقعد واحد، ونتيجة لذلك فإن هذا النظام يعمل على إضعاف جميع الأحزاب الكبيرة منها والمتوسطة وحتى الصغيرة. ويحدث هذا حينما تنشق الأحزاب في الفترات التي تسبق الانتخابات، بسبب الخلاف الذي ينشأ أثناء وضع القائمة الانتخابية، فالأشخاص والأجنحة التي تشعر أنها وضعت في مرتبة غير مضمونة الفوز تقوم بالانشقاق عن حزبها الأصلي وتشكل لنفسها حزباً خاصاً وقائمة خاصة تضمن لنفسها الفوز.

ولتوضيح الفكرة سوف نضرب المثال الآتي: فلوا كانت المؤشرات تفيد أن حزب الإصلاح سيفوز بـ 50 مقعداً، وهو ما يعني أن الأشخاص الموضوعين في القائمة من الرقم (1) حتى الرقم (50) يعتبر فوزهم مضموناً، فيما الأشخاص التاليين تتناقص فرص فوزهم، وتندمج كلما اتجهنا إلى ذيل القائمة. وإذا افترضنا أن قائمة الخمسين شملت (5) أشخاص ممن يصنفون أنهم ينتمون للجنح السلفي في الحزب، وعلى افتراض أن هذا الجناح يعتقد أنه يستحق أكثر من هذا العدد فإنه وفي حال لم تضاف له أعداد أخرى، فإن من المحتمل أن ينشق هذا الجناح عن الحزب ويشكل حزب خاص به وينزل بقائمة مستقلة، وعلى افتراض

أن هذا الحزب المنشق فاز بما يعادل 10 مقاعد، فإن هذه المقاعد سيأتي معظمها من حصة حزب الإصلاح، وهو ما سيؤدي إلى تقلص نصيب حزب الإصلاح من 50 إلى 42 مقعداً مثلاً.

وما ينطبق على حزب الإصلاح سينطبق على الأحزاب الأخرى، فالحزب الاشتراكي من المحتمل أن ينشق إلى حزبين (اشتراكي شمالي، واشتراكي جنوبي) حيث سيحصل هذا الأخير على أصوات الاشتراكيين في المحافظات الجنوبية. ومن المرجح أن حزب المؤتمر هو الآخر سيشهد الكثير من الانشاقات لصالح أحزاب قبلية أو جغرافية أو فكرية وغيرها. فعلى سبيل المثال لو شعر شيخ قبلي ينتمي للمؤتمر أن الحزب لم يضعه أو أنصاره في المراتب المضمونة، فإنه قد ينشق عن المؤتمر ويشكل حزب خاص به وقبيلته يضمن من خلاله الفوز ولو بعدد محدود من المقاعد.

شكل الحكومة:

بحكم أن هذا النظام لا يساعد على وجود أحزاب تمتلك أغلبية في البرلمان، فإن الحكومات المنبثقة عنه، تكون حكومات ائتلافية من حزبين أو أكثر. ونتيجة لذلك فإن هذه الحكومات عادة لا تعمر طويلاً بسبب النزاعات الحزبية الكثيرة، ولقد كانت إيطاليا خلال الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام (1993) نموذجاً لهذه الحالة، فخلال الفترة من (1954 إلى 1993) تمّ تشكيل (52) حكومة وزارية إيطالية أي بمعدل حكومة كل تسعة أشهر.

حجم قوة قادة الأحزاب:

يتمتع قادة الأحزاب ، خاصة تلك التي تمثل تيار سياسي أو اجتماعي أو طائفي ، بسلطة كبيرة داخل أحزابهم ، فهم من ناحية يضمنون لأنفسهم الفوز في جميع الدورات الانتخابية ، حين يضعون أنفسهم على رأس قوائمهم الانتخابية ، ومن ناحية أخرى فإن دورهم في ترتيب القائمة الحزبية يمنحهم سلطة كبيرة داخل الحزب حين يدين الأعضاء لهم بالفوز . ورغم أن سلطة القادة تتهدد بسبب الانشقاقات الحزبية ، إلا أن بقاؤهم الدائم في البرلمان يمنحهم سلطات كبيرة خاصة إذا كانوا يمثلون جماعة فئوية متماسكة .

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

بحكم أن الأحزاب السياسية ، بما في ذلك الأحزاب المتطرفة أو الفئوية تنزل بقوائم مستقلة فإن الفوز يتحقق لكل قائمة من خلال تبيانها واختلافها عن القوائم الأخرى « خاصة تلك القريبة منها » فعلى سبيل المثال: لو أن التيار السلفي في حزب الإصلاح دخل الانتخابات بقائمة خاصة به ، فإن حملته الانتخابية ستقوم على أساس أنه الحزب الذي يمثل التيار الإسلامي الصحيح والنقي ، فيما سيشن حملة شديدة على حزب الإصلاح الذي سيتهمه أنه لم يعد حزب إسلامي حقيقي . والسبب بسيط ، فالحزبان يحصلان على الأصوات من الناخبين المصنفين أنهم إسلاميين ، وكل حزب سيحاول أن يصور نفسه للناخب أنه هو الحزب الإسلامي الصحيح . وما ينطبق على الإصلاح ينطبق على أي حزب آخر فعلى افتراض حدوث انشقاق عن الحزب الاشتراكي وانقسامه إلى

حزبين فإن الحزبين سيتنافسان على الأصوات «الاشتراكية»، وكل حزب سيدعي أنه يمثل الحزب الاشتراكي «الأصلي».

أن هذا النظام يظهر التباينات السياسية والأيدولوجية والفتوية (الدينية، المذهبية، العرقية، الجغرافية) بشكل كبير، ويعزز بالتالي من هذه التباينات، التي تنعكس بمجالس نيابية مكونة من فسيفاء حزبية ذات اتجاهات متنوعة.

سلوك الناخب:

يتغير سلوك الناخب واهتماماته بشكل كبير، نتيجة هذا النظام، فالقضايا الوطنية، أو الفتوية هي مركز اهتماماته، على عكس ما هو الحال في الانتخابات التي تتم وفق النظام الحالي حيث تكون القضايا المحلية الخاصة بالدائرة هي محور اهتمامات الناخب - خاصة في الريف - فعلى سبيل المثال: الناخب الذي يعيش في مدينة عدن مثلاً وينتمي للطائفة الإسماعيلية إذا ما صوت لحزب (إسماعيلي) فإن همه تعزيز موقع طائفته، أكثر من اهتمامه بتحسين الخدمات في مدينة عدن مقر سكنه، كما كان اهتمامه لو كان النظام الانتخابي يقوم على نظام الدائرة الفردية.

حجم المشاركة في الانتخابات:

يساعد هذا النظام في زيادة حجم المشاركة في الانتخابات كون جميع الناخبين تقريباً يمنحون فرصة التصويت للحزب الذي يمثلهم، كما أن تضائل ضياع الأصوات يجعل الناخبين يشعرون بأهمية أصواتهم، حين يتم تجميع الأصوات من جميع مناطق الدولة.

حجم الأصوات الضائعة:

لا تضع أصوات الناخبين في هذا النظام إلا في حدود صغيرة جدا حين لا يتمكن حزب ما من الحصول على أصوات تؤهله للفوز بمقعد واحد إضافة للكسور التي قد تحرم بعض الأحزاب من عدد من الأصوات .

حجم التحالفات الحزبية:

ستندم التحالفات الحزبية أو تصبح في أضيق نطاق كون الأحزاب جميعها تتنافس ضد بعضها البعض بما في ذلك مرشحي الأحزاب المتقاربة سياسيا كما سبق أن شرحنا .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

بما أن الناخب يصوت لقائمة حزبية على مستوى الدولة، فإن الناخب لا يستطيع أن يحدد الشخص الذي يمثله، وإن كان بمقدوره تحديد الحزب الذي يمثله والنتيجة أن علاقة عضو البرلمان بالناخب تكون ضعيفة على عكس ما هو الحال في نظام الدائرة الفردية .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

يساعد هذا النظام أكثر من غيره على تمثيل جميع مكونات المجتمع، والتي تشمل الفئات الفكرية والدينية والجغرافية والعرقية والقبلية وغيرها، فهذه الفئات تتمكن من الفوز بمقاعد انتخابية تقارب حجمها السكاني، في حالة تصويت أفراد الفئة للحزب الذي يمثله، ويتم ذلك على حساب الأحزاب التي يطلق عليها الأحزاب «الوطنية». ففي

اليمن مثلا من المتوقع أن تتشكل فيها أحزاب للطوائف الدينية (زيود ، اسماعيليين ، سلفيين ، صوفيين وغيرهم) وأحزاب قبلية (حاشد، بكيل ، مدحج ، زرانيق الخ..). وأحزاب جغرافية (حضارم ، حجرين ، تهاميين وغيرهم) وهذه الفئات ليست سوى نموذج للفئات التي يحتمل أن تصبح لها أحزاب تمثلها في البرلمان .

ورغم أن القانون يمنع تشكيل الأحزاب الفئوية، إلا أن من الممكن التحايل على القانون حين لا تعلن هذه الفئات صراحة أنها أحزاب فئوية، فبمقدور حزب يمثل قبيلة حاشد مثلا، أن يتسمى باسم الحزب الوطني الديمقراطي، ويخلوا نظامه الداخلي وشعاراته من أي إشارة، توحي أنه حزب يمثل قبيلة حاشد، وفي هذه الحالة سيكون من الصعب حظر هذا الحزب، فيما سيصوت الناخبين المنتمين لقبيلة حاشد إلى هذا الحزب .

إن هذا الوضع قد يراه البعض أمرا إيجابيا، حين يساعد النظام الانتخابي كل مكونات المجتمع اليمني (التقليدية والحديثة) أن تكون ممثلة في السلطة التشريعية، وهو ما يخلق شعورا بالرضا لهذه المكونات تسهم في استقرار الدولة .

غير أن هناك من يرى أن تبني نظام انتخابي يشجع على وجود الأحزاب الفئوية أمر في غاية الخطورة، كونه سيعمل على تكريس الانقسام في المجتمع على أسس بدائية تهدد الاستقرار الاجتماعي ومن ثم بقاء الدولة .

تمثيل النساء:

سيعمل هذا النظام على وجود تمثيل أكبر للنساء في حال وضع مرشحات في المراتب المضمونة لقوائم الأحزاب، أو في حال نص القانون على ضرورة وجود حصة معينة من النساء في المراتب المضمونة لقوائم جميع الأحزاب.

التنوع الجغرافي:

لا يشجع هذا النظام على وجود تمثيل جغرافي كامل لجميع المناطق، فكون الانتخابات تجرى على أساس أن الدولة دائرة انتخابية واحدة فإن الكثير من المناطق، وبالتحديد المناطق الريفية، لن يكون من بينها أي عضو في المجلس النيابي، وعلى العكس من ذلك سيكون لبعض المدن الرئيسية وتحديدا العاصمة عدد كبير من الممثلين يفوق حجم هذه المناطق.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي حين يسمح لعدد متنوع من الأحزاب من الوصول للبرلمان.

التنوع الاجتماعي:

سيكون المجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام متنوعا اجتماعيا، حين يوفر لعدد كبير من الفئات الاجتماعية بالفوز بمقاعد ولو قليلة فبإمكان جميع طبقات المجتمع - وبدرجات مختلفة - أن يكون لها مكان في هذا المجلس، بما في ذلك الفئات المهمشة (الاعدام) والذين سيكون بمقدورهم

إيصال ممثلين عنهم في حال تشكل حزب منهم وصوتت له غالبية هذه الفئة.

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

إن الحكومة المنبثقة عن هذا النظام ستكون في الغالب حكومة ائتلافية، وهو ما يعني تفويض أغلب الناخبين لها.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

رغم صعوبة التكهن بشكل الخارطة السياسية في المجلس النيابي المنبثق عن هذا النظام، خاصة في الدورة الأولى، فإن من المتوقع أن تشهد هذه الخارطة تغييراً جذرياً، خاصة في الشق المتعلق بغياب حزب واحد مهيم على المجلس. فالمجلس المنتخب وفق هذا النظام غالباً ما يكون عبارة عن فسيفساء من الأحزاب المتوسطة والصغيرة وكذلك الصغيرة جداً.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

إن من غير الممكن أن تقبل السلطة الحالية والمثلة بالمؤتمر الشعبي، هذا النظام، كونه سيفقدها الأغلبية التي تتمتع بها وفق النظام الحالي. في المقابل تتمسك أحزاب اللقاء المشترك حالياً بهذا النظام وتجعله أحد شروطها للدخول في الانتخابات القادمة، على اعتبار أنه النظام الأكثر عدالة في تمثيل الناخبين.

ومع ذلك فإن من المحتمل أن تعيد أحزاب اللقاء المشترك النظر في مطلبها بعد أن تدرك مخاطر هذا النظام عليها. وفي كل الأحوال فإن تبني هذا النظام أمر بعيد الاحتمال في المستقبل المنظور على الأقل.

النظام الثامن

قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 5% من إجمالي المصوتين
(منع الأحزاب من أن تنقسم بعد دخول البرلمان)

ماهيته:

لتلافي بعض المشكلات الناتجة عن نظام القائمة النسبية الكامل تقوم بعض الدول بوضع نسبة حسم تشترط أن يحققها أي حزب كي يتمكن من الدخول إلى البرلمان ، وبعض الدول تضع نسبة حسم متدنية - 2% مثلا - فيما بعض الدول تضع نسبة حسم عالية «10% أو أكثر» وتعمل نسبة الحسم على التقليل من فرص نجاح الأحزاب الصغيرة ، والأحزاب القوية أو المتطرفة. ويكون البرر الرئيسي لوضع نسبة الحسم إيجاد حكومات مستقرة في البرلمان لا تتحكم فيها الأحزاب الصغيرة .

وفي حال افتراضنا أن اليمن تبنت نظام نسبي بنسبة حسم «5%» مع منع الأحزاب من أن تنقسم إلى أحزاب جديدة بعد أن تصبح في البرلمان ، فإن مخرجات هذا النظام ستختلف كثيرا عن مخرجات نظام القائمة النسبية بدون نسبة حسم .

آليته:

يعطى الناخب بطاقة اقتراع تشتمل على رموز لقوائم الأحزاب المتنافسة ، وقد تشتمل هذه القائمة على أسماء أصحابها أو يكتفى بوضع رموز الأحزاب فقط بينما يتم تعليق القوائم داخل قاعة الانتخاب ، وفي هذا

النظام لا يسمح للناخب أن يعدل من ترتيب الأشخاص داخل القائمة أو حذف أو إضافة أشخاص إليها، ويشترط لفوز القائمة الحزبية حصولها على أكثر من 5% من الأصوات الصحيحة، وفي حال لم يتمكن الحزب من تجاوز هذه النسبة فإن أصواته تذهب إلى الأحزاب التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم. وعلى افتراض أن عدد الأصوات الصحيحة في الانتخابات اليمينية 8 مليون ناخب، فإن نسبة الحسم ستكون 400 ألف صوت.

معوقات تطبيقه:

سيواجه هذا النظام بمعارضة من الأحزاب الصغيرة التي لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم. كما أن الأفراد المستفيدين من نظام الدائرة الفردية سيعارضون هذا النظام الذي سيحرّمهم من دخول البرلمان عبر نظام الفائز الأول الحالي.

مشكلات إدارته:

يسهل إدارة هذا النظام في المرحلة الأولى حتى فرز الأصوات، فيما ستكون هناك مشكلات في طريقة منح الأصوات الضائعة من الأحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم للأحزاب الفائزة، ومع ذلك فإن من الممكن حل هذه المشكلة عن طريق وضع آلية واضحة لهذه العملية في القانون الانتخابي.

كلفته:

بما أن الدولة تصبح دائرة انتخابية واحدة فإن بإمكان أي ناخب التصويت في أي مكان في الدولة، وقد لا يحتاج إلى وجود قوائم مسبقة بالناخبين، ويكتفى بإبراز الهوية في أثناء الاقتراع. ونتيجة لهذا فإن خزينة الدولة لن تتكلف نفقات القيد والتسجيل والتحضيرات الكثيرة للعملية الانتخابية. ومن هنا فإن هذا النظام يعد من أقل الأنظمة كلفة.

أما على مستوى الأحزاب، فإن عبء الدعاية الانتخابية ستقع على كاهل الأحزاب التي يتطلب منها أن تقوم بحملة انتخابية في جميع مناطق الدولة، وهو ما يحملها نفقات كبيرة، رغم أن وسائل الإعلام الجماهيرية، كالإذاعة والتلفزيون، قد تقوم بدور كبير في الحملة الانتخابية.

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على تقليص عدد الأحزاب بشكل كبير، خاصة أن القانون سيمنع الأحزاب التي تفوز بالانتخابات من أن تنقسم إلى أحزاب جديدة. وفي الحالة اليمينية فإن من المحتمل أن لا يصل إلى البرلمان وفق هذا النظام إلا ثلاثة أحزاب فقط هي: المؤتمر الشعبي، وحزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي، أما بقية الأحزاب فإن عليها أن تندمج في أي من الأحزاب الثلاثة كي تتمكن من الدخول للبرلمان. إن هذا النظام يجبر الأحزاب الصغيرة وحتى المتوسطة على الاندماج مع الأحزاب الأخرى إذا أرادت الدخول للبرلمان، ومن ثم فإنه يساهم في إيجاد كتل سياسية كبيرة.

شكل الحكومة:

ستشكل الحكومة من حزب واحد في الغالب إذ أن نسبة الحسم ستساعد الأحزاب الكبيرة من أن تحصل على أغلبية برلمانية نتيجة حصولها على نسبة عالية من الأصوات، أو من الأصوات الضائعة على الأحزاب الخاسرة. وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقاً بأن حزب العدالة والتنمية التركي حصل في انتخابات (2002) على ما يقارب (34%) من الأصوات لكنه حصل على ما يقارب (66%) من المقاعد، وقد تأتي له الفوز بهذه النسبة الكبيرة من الأصوات الضائعة على الأحزاب الخاسرة التي بلغت (46%).

حجم قوة قادة الأحزاب:

يزيد هذا النظام بشكل كبير من سلطة قادة الأحزاب على الأعضاء، فهذا النظام يمنح هؤلاء القادة دورا كبيرا في تحديد من يفوز في الانتخابات عندما يقررون عملية ترتيب المرشحين داخل القوائم الانتخابية. إلى جانب ذلك فإن نسبة الحسم العالية، تمنع قادة الأجنحة من تشكيل أحزاب خاصة بهم.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

خلال فترة الانتخابات تتنافس الأحزاب المشاركة بضراوة على أصوات الناخبين، ومن ثم فإن كل حزب يسعى إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، والنتيجة أن درجة انفتاح الأحزاب المشاركة تجاه بعضها البعض تكون معدومة تقريبا. ومع ذلك فإن التحالفات الحزبية الضرورية التي تتم قبل الانتخابات، والتي تشمل أحزاباً مختلفة فكريا وسياسيا وربما فئويا تعمل على الانفتاح السياسي فيما بينها، فالناخب المنتمي لحزب ما سيصوت لقائمة حزبية قد تضم المختلفين معه فكريا وسياسيا، فعلى سبيل المثال قد نجد في حال تحالف حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي ونزلوا تحت اسم حزب واحد وقائمة واحدة، أن الناخب المتدين التابع لحزب الإصلاح سيصوت لقائمة تضم أعضاء «علمانيين» من أعضاء الحزب الاشتراكي والعكس.

إلى جانب ذلك، فإن هذا النظام يعمل على التقليل من التشدد السياسي للأحزاب الكبيرة، فكون هذه الأحزاب بحاجة لأكثر عدد ممكن من

الأصوات ، فإن عليها أن تتبنى خطاب معتدل يجذب أصواتاً من خارج الوسط الأيديولوجي التي تنتمي له ، وفي هذا الشأن فإن حزب الإصلاح وفي حال نزوله الانتخابات وفق هذا النظام ، فإن من مصلحته أن يظهر بمظهر الحزب الديني المعتدل الذي لا يستفز مشاعر الناخبين المتوجسين من الأحزاب المتطرفة دينياً .

سلوك الناخب:

يتغير سلوك الناخب واهتماماته بشكل كبير ، نتيجة هذا النظام ، فالقضايا الوطنية ، ستصبح مركز اهتمام الناخب ، كونه يصوت لقائمة وطنية بهدف حكم الدولة وليس تمثيل المنطقة كما هو الحال في نظام الدائرة الفردية .

حجم المشاركة في الانتخابات:

يساعد هذا النظام على زيادة حجم المشاركة في الانتخابات ، رغم أن بعض مؤيدي الأحزاب الصغيرة - في حال عدم مشاركة أحزابهم في الانتخابات بسبب إدراكها لصعوبة الفوز- سيحجمون عن المشاركة فيها .

حجم الأصوات الضائعة:

ستؤدي نسبة الحسم إلى ضياع الأصوات التي ذهبت للأحزاب الخاسرة ، وسيتم إضافتها للأحزاب الفائزة ، وفي هذه الحالة ستحصل الأحزاب الفائزة على عدد من المقاعد أكبر بكثير من نسبة الأصوات التي حصلت

عليها، وسيعتمد حجم الفارق على عدد الأصوات الضائعة.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد التحالفات الحزبية وستقوى الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب المتوسطة والصغيرة. وفي الحالة اليمينية فإن من المحتمل أن تندمج الأحزاب جميعها ضمن ثلاثة أحزاب رئيسية، يمثل الأول حزب المؤتمر وأعوانه، فيما يمثل الثاني حزب الإصلاح، والقوى الإسلامية القريبة منه فيما يمثل الثالث الحزب الاشتراكي والقوى القريبة منه.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

بما أن الناخب يصوت لقائمة حزبية على مستوى الدولة، فإن الناخب لا يستطيع أن يحدد الشخص الذي يمثله - وإن كان بمقدوره تحديد الحزب الذي يمثله - والنتيجة أن علاقة عضو البرلمان بالناخب تكون ضعيفة على عكس ما هو الحال في نظام الدائرة الفردية.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

قد يمنع هذا النظام من وجود أحزاب فئوية خاصة تلك التي لن تستطيع تجاوز نسبة الحسم، ومع ذلك فإن هناك إمكانية أن يتجاوز حزب فئوي نسبة الحسم في حال تمثيله لفئة كبيرة من السكان، وهو ما يمكن توقعه في حال تأسيس حزب سياسي يمثل الجنوبيين، ففي هذه الحالة قد يتمكن هذا الحزب من تجاوز نسبة الحسم.

إلى جانب ذلك قد يعمل هذا النظام على زيادة التمثيل الفئوي من خلال تضمين قوائم الأحزاب المتنافسة لأشخاص ينتمون لفئات محددة بهدف جذب أصوات هذه الفئة لصالحهم، وفي هذا الشأن نفترض أن الحزب الاشتراكي وضع ضمن قائمته، عدداً من الأشخاص المنتمين لفئة المهشين «الأخدام» بهدف جذب أكبر عدد من أصوات هذه الفئة للتصويت له.

تمثيل النساء:

سيساعد هذا النظام على زيادة تمثيل النساء من خلال إدراج عدد منهن ضمن قوائم الأحزاب المتنافسة، إلى جانب أن هذا النظام سيساعد على إقرار كوتا (حصّة) إلزامية خاصة بالنساء، ضمن قوائم الأحزاب

التنوع الجغرافي:

لا يشجع هذا النظام على وجود تمثيل جغرافي كامل لجميع المناطق، فكون الانتخابات تجرى على أساس أن الدولة دائرة انتخابية واحدة، فإن الكثير من المناطق، وبالتحديد المناطق الريفية، لن يكون من بينها أي عضو في المجلس النيابي، وعلى العكس من ذلك سيكون لبعض المدن الرئيسية وتحديداً العاصمة عدد كبير من الممثلين يفوق حجم هذه المناطق.

التنوع الأيديولوجي:

لا يشجع هذا النظام التنوع الأيديولوجي ، فالكثير من الأحزاب الصغيرة الممثلة لبعض الأيديولوجيات لن تتمكن من الوصول للبرلمان .

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام من إيجاد درجة معقولة من التنوع الاجتماعي ، إلا أن بعض الفئات الاجتماعية ستكون ممثلة بأكثر من حجمها ، كقوة سكان المدن المتعلمين ، في مقابل تناقص تمثيل الفئات الريفية .

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

من المحتمل أن يثبت عن هذا النظام حكومة من حزب واحد حصل على عدد من المقاعد أكبر من نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات نتيجة حصوله على الجزء الأكبر من أصوات الأحزاب الخاسرة . وفي هذه الحالة فإن الحكومة التي سيشكلها هذا الحزب قد لا تكون قد حصلت على أغلبية أصوات الناخبين .

(كما هو الحال في مثال تركيا الذي أوردناه أكثر من مرة)

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

بما أن هذا النظام سيعمل على دخول عدد قليل من الأحزاب إلى البرلمان فإن خارطة المجلس النيابي ستكون مختلفة نوعا ما عن الخارطة الحالية ، خاصة في جهة حجم وقوة الأحزاب . ومع ذلك فإن غياب الشفافية في إدارة الانتخابات ربما تؤدي إلى حصول الحزب الحاكم على أغلبية

ساحقة نتيجة تشجيعه لعدد كبير من الأحزاب الصغيرة للدخول في الانتخابات بهدف تشتيت أصوات خصومه وعدم السماح لهم بتجاوز نسبة الحسم .

احتمالية تطبيق هذا النظام:

من المحتمل أن يطبق هذا النظام في اليمن وفق ظروف خاصة إذا اقتنعت الأطراف السياسية أن هذا النظام هو بمثابة حل وسط بين مطالب المعارضة بتطبيق نظام القائمة النسبية بدون نسبة حسم ومطالب السلطة ببقاء النظام الحالي ، فتطبيق هذا النظام لن يؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى فقدان الحزب الحاكم لأغلبيته - كما قد يفعل نظام القائمة بدون نسبة حسم - بل أن الحزب الحاكم قد يقبل بهذا النظام الذي سيزيد من سلطة قادة الحزب على الأعضاء بأكثر مما يعمل النظام الحالي .

ومع ذلك فإن الأحزاب الصغيرة وأصحاب النفوذ الاجتماعي سيعارضون هذا النظام كونه سيحرمهم من فرصة الوجود في البرلمان .

النظام التاسع

قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 2% من جميع المحافظات
(منع الأحزاب من أن تنقسم بعد دخول البرلمان)

ماهيته:

هذا النظام يشبه النظام السابق إلا أنه يختلف عنه بكون نسبة الحسم هنا تنتقل للمحافظات، بحيث أن على الحزب أن يحصل على 2% من الأصوات الصحيحة في جميع محافظات الدولة، و الهدف من وضع نسبة الحسم بهذه الطريقة، منع الأحزاب المناطقية والفتوية من دخول البرلمان - فكما سبق أن ذكرنا - أنه ووفقا للنظام السابق فإن بعض الأحزاب الفتوية كحزب خاص بالجنوبيين ربما يتمكن من دخول البرلمان فيما سيمنع هذا النظام من حدوث ذلك.

آليته:

ستكون آلية النظام هي نفسها آلية النظام السابق باستثناء اشتراط نسبة 2% من جميع محافظات الدولة.

معيقات تطبيقه:

سيواجه هذا النظام بمعارضة من الأحزاب الصغيرة التي لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم، بهذه الطريقة. كما أن الأفراد المستفيدين من نظام الدائرة الفردية سيعارضون هذا النظام الذي سيحرمهم من دخول البرلمان عبر نظام الفائز الأول الحالي.

مشكلات إدارته:

يسهل إدارة هذا النظام في المرحلة الأولى حتى فرز الأصوات، فيما ستكون هناك مشكلات في طريقة منح الأصوات الضائعة من الأحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم، للأحزاب الفائزة، ومع ذلك فإن من الممكن حل هذه المشكلة عن طريق وضع آلية واضحة لهذه العملية في القانون الانتخابي.

كلفته:

نفس كلفة النظام السابق

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على تقليص عدد الأحزاب بشكل كبير، خاصة أن القانون سيمنع الأحزاب التي تفوز بالانتخابات من أن تنقسم إلى أحزاب جديدة. وفي الحالة اليمينية فإن من المحتمل ألا يصل إلى البرلمان وفق هذا النظام إلا حزبان فقط هما المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، فيما قد يصعب على الحزب الاشتراكي من تجاوز نسبة الحسم كونه قد لا يستطيع الفوز بنسبة 2% في بعض المحافظات الشمالية كمحافظة حجة والمحويت وصعدة.

وفي هذه الحالة فإن تطبيق هذا النظام سيجبر الأحزاب الصغيرة والمتوسطة أن تندمج مع الأحزاب الكبيرة أو تشكل فيما بينها أحزاب كبيرة. ويمكن توقع أن تشكل أحزاب المشترك وعدد من الأحزاب الصغيرة حزب جديد يضمها.

شكل الحكومة:

ستتشكل الحكومة في الغالب من حزب واحد إذ أن نسبة الحسم ستساعد الأحزاب الكبيرة أن تحصل على أغلبية برلمانية نتيجة حصولها على نسبة من الأصوات الضائعة على الأحزاب الخاسرة.

حجم قوة قادة الأحزاب:

يزيد هذا النظام بشكل كبير من سلطة قادة الأحزاب على الأعضاء، فهذا النظام يمنح هؤلاء القادة دورا كبيرا في تحديد من يفوز في الانتخابات، حين يقررون ترتيب المرشحين داخل القوائم الانتخابية، إلى جانب ذلك فإن نسبة الحسم هذه، ستمنع قادة الأجنحة من تشكيل أحزاب خاصة بهم.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

خلال فترة الانتخابات فإن الأحزاب المشاركة تتنافس بضراوة على أصوات الناخبين، ومن ثم فإن كل حزب يسعى إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، والنتيجة أن درجة انفتاح الأحزاب المشاركة تجاه بعضها البعض تكون معدومة تقريبا. ومع ذلك فإن الاندماجات الحزبية الضرورية التي تتم قبل الانتخابات، والتي قد تشمل أحزاب مختلفة فكريا وسياسيا وربما فنويا، تعمل على الانفتاح السياسي بين القوى المندمجة، فالناخب المنتمي لحزب ما سيصوت لقائمة حزبية قد تضم المختلفين معه فكريا وسياسيا، فعلى سبيل المثال قد نجد، في حال تحالف حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي ونزلوا تحت اسم حزب واحد وقائمة واحدة، سنجد الناخب المتدين التابع لحزب الإصلاح يصوت على قائمة تشمل أعضاء «علمانيين» من أعضاء الحزب الاشتراكي والعكس.

إلى جانب ذلك، فإن هذا النظام قد يعمل على إلغاء التزمّت السياسي للأحزاب الكبيرة، فكون هذه الأحزاب بحاجة لأكثر عدد ممكن من الأصوات، فإن عليها أن تتبنى خطاباً معتدلاً يجذب أصوات من خارج الوسط الأيديولوجي التي تنتمي له.

سلوك الناخب:

سيتم تغيير سلوك الناخب واهتماماته بشكل كبير، فالقضايا الوطنية تصبح مركز اهتمام الناخب، كونه يصوت لقائمة وطنية بهدف حكم الدولة وليس تمثيل المنطقة كما هو الحال في نظام الدائرة الفردية.

حجم المشاركة في الانتخابات:

يساعد هذا النظام على زيادة حجم المشاركة في الانتخابات، رغم أن بعض مؤيدي الأحزاب الصغيرة، في حال عدم مشاركتها في الانتخابات، سيجمعون عن المشاركة فيها.

حجم الأصوات الضائعة:

ستؤدي نسبة الحسم إلى ضياع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الخاسرة، وسيتم إضافتها للأحزاب الفائزة، وفي هذه الحالة ستحصل الأحزاب الفائزة على عدد من المقاعد أكبر بكثير من نسبة الأصوات التي حصلت عليها، وسيعتمد حجم الفارق بين نسبة الأصوات وعدد المقاعد على عدد الأصوات الضائعة.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد التحالفات الحزبية وستقوى الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب المتوسطة والصغيرة، وفي الحالة اليمينية فإن من المحتمل أن تندمج الأحزاب جميعها ضمن حزبين رئيسيين، يمثل الأول أحزاب المشترك، فيما يمثل الثاني حزب المؤتمر الشعبي وحلفائه.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

تضعف العلاقة بين عضو البرلمان والناخب.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

يمنع هذا النظام من وجود أحزاب فئوية خاصة تلك التي لن تستطيع تجاوز نسبة الحسم، خاصة وأن نسبة الحسم المقررة في هذا النظام تهدف إلى منع فوز الأحزاب الفئوية بكل أنواعها.

تمثيل النساء:

نفس مخرجات النظام السابق

التنوع الجغرافي:

لا يحقق هذا النظام تمثيل جغرافي لجميع مناطق الدولة فبعض المناطق كالعاصمة والمدن الرئيسية سيكون لها ممثلين أكبر من تمثيلها السكاني.

التنوع الأيديولوجي:

لا يساعد هذا النظام على التنوع الإيديولوجي، فهو لا يسمح بتمثيل الكثير من القوى الصغيرة والتي قد تحمل إيديولوجيات مختلفة.

التنوع الاجتماعي:

نفس مخرجات النظام السابق

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

نفس مخرجات النظام السابق

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

بما أن هذا النظام سيعمل على دخول عدد قليل من الأحزاب إلى البرلمان فإن خارطة المجلس النيابي ستكون مختلفة عن الخارطة الحالية، خاصة في جهة حجم وقوة الأحزاب، إذ أن من المحمل ألا يصل البرلمان سوى حزبين فقط يمثل الأول حزب المؤتمر والأحزاب الموالية له والثاني أحزاب المعارضة.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

من غير المحتمل أن يطبق هذا النظام في اليمن، نظرا للمعارضة التي سيلقاها من عدد من الأحزاب الوسطى والصغيرة خاصة الحزب الاشتراكي والأحزاب البعثية والناصرية، وكذلك من أصحاب النفوذ الاجتماعي، حيث أن هذا النظام قد يحرم هذه الجهات من الفوز في

الانتخابات. ومع ذلك فإن هذه الأحزاب قد تقبل بهذا النظام إذا ما اضطرت للاندماج ضمن حزب جديد يشملها مع أحزاب أخرى، وفي كل الأحوال يبقى هذا الاحتمال ضعيفا وفق المعطيات الحالية.

النظام العاشر

قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 5% من إجمالي المصوتين
(السماح للأحزاب من الانقسام في البرلمان)

ماهيته:

نفس النظام الثامن، باستثناء أن القانون لا يمنع الأحزاب الفائزة في البرلمان من أن تنقسم إلى أحزاب جديدة، وفي هذه الحالة فإن مخرجات النظام تصبح مختلفة عن النظام الثامن، حيث أن الأحزاب المتحالفة قبل الانتخابات ترجع إلى مسمياتها السابقة بعد الانتخابات، ومن ذلك مثلا أن أحزاب المشترك تدخل تحت قائمة حزب واحد وليكن اسمه المشترك، وتتفق على قائمة يحصل بموجبها كل حزب على عدد من المقاعد، وبعد أن تصبح في البرلمان تعود هذه الأحزاب لتتنقسم من جديد وتحمل أسمائها السابقة.

وتعد تركيا نموذجا لهذه الآلية، فقبل الانتخابات تقوم عدد من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة باندماج شكلي، وتشكيل قائمة حزبية تدخل بها الانتخابات بهدف تجاوز نسبة الحسم التي يفرضها القانون وهي 10%. وبعد الانتخابات تنقسم الأحزاب المندمجة إلى عدة أحزاب تحمل نفس مسميات الأحزاب قبل الاندماج.

آليته:

نفس آلية النظام الثامن.

معوقات تطبيقه:

سيواجه هذا النظام بمعارضة من قبل الأحزاب الكبيرة التي تعارض نظام القائمة النسبية بدون نسبة الحسم، بالإضافة إلى المستفيدين من نظام الدائرة الفردية الذي سيحرمهم من دخول البرلمان .

مشاكل إدارته:

لا توجد مشاكل في إدارته . (نفس النظام الثامن)

كلفته:

(نفس كلفة النظام الثامن)

مخرجاته السياسية

ستنعكس مخرجات النظام على عدد من القضايا يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

حجم الأحزاب وعددها:

يعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب بشكل كبير فكون الأحزاب الفائزة تستطيع أن تنقسم بعد الفوز، فإن هذا النظام تتشابه مخرجاته مع مخرجات نظام القائمة النسبية بدون نسبة حسم (النظام السابع) فهو يساعد على تكاثر عدد الأحزاب وانشقاق الأجنحة الحزبية.

ويعمل هذا النظام في تركيا وفق نمطية معينة، ففي مرحلة من المراحل وحين تنزل الأحزاب المتوسطة الحجم بقوائم خاصة بها دون اندماجات - على اعتقاد أنها قادرة بمفردها على تجاوز نسبة الحسم فيما تكون الساحة السياسية قد أفرزت واقعاً جديداً - لا تحدث تحالفات حزبية بين الأحزاب المتوسطة الحجم، والنتيجة عدم تمكن الأحزاب المتوسطة والصغيرة من تجاوز نسبة الحسم، وفوز حزب واحد كبير بمقاعد كبيرة أكبر من نسبة الأصوات، كما حدث في انتخابات عام (2002).

أما في حال قدرت الأحزاب المتوسطة والصغيرة حجمها بشكل صحيح فإنها تندمج بشكل شكلي قبل الانتخابات وهو الأمر الذي يحرم الأحزاب الكبيرة من الأصوات الضائعة، والنتيجة وجود برلمان يتشكل من

أحزاب متوسطة وصغيرة لا يمتلك أي واحد منها الأغلبية المطلقة التي تجعله يشكل الحكومة بمفرده، وتعد هذه الحالة في تركيا هي القاعدة في الحياة السياسية التركية فيما الحالة السابقة هي الاستثناء.

شكل الحكومة:

في حال كان هناك اندماجات حزبية كبيرة قبل الانتخابات، فإن فوز معظمها بمقاعد ومن ثم انقسامها من جديد تعمل على غياب أحزاب كبيرة تتمتع بأغلبية برلمانية، وفي هذه الحالة فإن الحكومة التي تتشكل تكون حكومة ائتلافية.

أما في حال دخول عدد كبير من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة بقوائم خاصة بكل منها فإن من المحتمل أن يخسر عدد كبير منها أصواته حين لا تتمكن من تجاوز نسبة الحسم، وفي هذه الحالة فإن الأصوات الضائعة ستتحول للأحزاب الفائزة وهو ما سيؤدي إلى زيادة عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب الكبيرة التي ستمكن من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس النيابي، مما يجعلها قادرة على تشكيل حكومة من حزب واحد.

حجم قوة قادة الأحزاب:

يتمتع القادة الحزبيين بسيطرة قوية على الأعضاء، إلا أن هذه السيطرة تصبح محدودة حين ينشق بعض القادة عن أحزابهم ويشكلوا أحزاب خاصة بهم.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

يشجع هذا النظام على الاندماجات الحزبية قبل الانتخابات حين تتفق عدد منها على خوض الانتخابات تحت مسمى حزبي واحد، وتؤدي هذه الحالة إلى درجة عالية من الانفتاح السياسي بين الأحزاب المندمجة - خاصة في فترة الانتخابات - إذ يتعين على الأحزاب المندمجة أن تجعل خطابها السياسي توافقياً إلى حد كبير من أجل إقناع الناخبين ذوي الخلفيات المتباينة من التصويت للقوائم المندمجة: فعلى افتراض أن هذا النظام طبق في اليمن فإن أحزاب المشترك وفي حال نزلت تحت مسمى حزبي واحد فإن خطاب هذا الحزب وبرنامجها السياسي سيكون برنامجاً توافقياً يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفكرية والسياسية المختلفة للأحزاب التي تكون منها. فالحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح يعدان من الناحية الأيديولوجية مختلفين إلى حد كبير، وحين ينزلان ضمن قائمة واحدة فإنهما سينزلان ببرنامج توافقي يحاولان من خلاله إخفاء تبايناتها الفكرية والسياسية، كي يتمكنوا من جذب أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين.

أن هذه الخاصية لهذا النظام تجعله يعمل على التخفيف من حدة الاستقطاب السياسي على الأقل داخل الأحزاب المندمجة.

سلوك الناخب:

يصوت الناخب للقوائم التي يشملها الحزب القريب من اهتماماته، والتي قد تكون فئوية أو أيديولوجية.

حجم المشاركة في الانتخابات:

يساعد هذا النظام على زيادة حجم المشاركة في الانتخابات، رغم أن بعض مؤيدي الأحزاب الصغيرة، في حال عدم مشاركة أحزابهم، سيحجمون عن المشاركة.

حجم الأصوات الضائعة:

ستؤدي نسبة الحسم إلى ضياع الأصوات التي ذهبت للأحزاب الخاسرة، وسيتم إضافتها للأحزاب الفائزة، وفي هذه الحالة ستحصل الأحزاب الفائزة على عدد من المقاعد أكثر بكثير من نسبة الأصوات التي حصلت عليها، وسيعتمد حجم الفارق على عدد الأصوات الضائعة.

حجم التحالفات الحزبية:

يعمل هذا النظام على قيام الأحزاب باندماجات حزبية شكلية قبل الانتخابات تنتهي بعد دخولها البرلمان، لهذا فإن التحالفات الحزبية تكتيكية الطابع.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

بما أن الناخب يصوت لقائمة حزبية على مستوى الدولة فليس هناك علاقة بين الناخب وعضو البرلمان، والنتيجة أن علاقة عضو البرلمان بالناخب تكون ضعيفة على عكس ما هو الحال في نظام الدائرة الفردية.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

قد يعمل هذا النظام على فوز الأحزاب الفتوية في البرلمان بعد الاندماجات الشكلية قبل الانتخابات .

تمثيل النساء:

سيساعد هذا النظام على زيادة تمثيل النساء من خلال إدراج عدد منهن ضمن قوائم الأحزاب المتنافسة، إلى جانب أن هذا النظام يساعد على إقرار كوتا(حصة) إلزامية خاصة بالنساء ضمن قوائم الأحزاب .

التنوع الجغرافي:

لا يشجع هذا النظام على وجود تمثيل جغرافي كامل لجميع المناطق .

التنوع الأيديولوجي:

يشجع هذا النظام من التنوع الأيديولوجي، فالكثير من الأحزاب الصغيرة الممتلئة لبعض الأيديولوجيات ستمكن من الوصول للبرلمان من خلال اندماجها مع الأحزاب الأخرى .

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام على درجة عالية من التنوع الاجتماعي، رغم أن بعض الفئات الاجتماعية ستكون ممثلة بأكبر من حجمها، كقناة سكان المدن، في مقابل تناقص تمثيل الفئات الريفية .

حجم التفويض الشعبي للحكومة:

سيعتمد حجم التفويض على شكل الحكومة فإن كانت الحكومة ائتلافية فإن حجم التفويض الشعبي كبير، أما إن كانت الحكومة مشكلة من حزب واحد فإن هذا يعني أن حجم التفويض قد يكون صغيراً.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

في حال كثرة الاندماجات الحزبية قبل الانتخابات فإن من المحتمل أن يكون المجلس النيابي مشكلاً من عدد كبير من الأحزاب، والعكس في حال لم تكن هناك تحالفات حزبية.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

من المحتمل أن يطبق هذا النظام في اليمن وفق ظروف معينه، خاصة إذا اقتنعت الأطراف السياسية أن هذا النظام هو بمثابة حل وسط بين مطالب المعارضة بتطبيق نظام نسبي بدون نسبة حسم ومطالب السلطة ببقاء النظام الحالي، فتطبيق هذا النظام قد لا يؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى فقدان الحزب الحاكم لأغلبيته، كما قد يفعل نظام القائمة بدون نسبة حسم.

ومع ذلك فإن الأحزاب الصغيرة وأصحاب النفوذ الاجتماعي سيعارضون هذا النظام كونه سيحرمهم من فرصة الوجود في البرلمان.

النظام الحادي عشر

قائمة نسبية مغلقة بنسبة حسم 2% من جميع المحافظات
(بدون منع الأحزاب من الانقسام بعد دخول البرلمان)

ماهيته:

هذا النظام يشبه النظام السابق إلى حد كبير من حيث الآليات والمخرجات الناتجة عنه. رغم أن نسبة الحسم هذه ستعمل على تصعيب فوز الأحزاب الفتوية أكثر مما يفعله النظام السابق ولهذا فإن التحالفات الحزبية وفق هذا النظام تصبح ضرورية للأحزاب المتوسطة والصغيرة، لاستحالة تجاوز نسبة الحسم.

الفصل السابع

إنشاء مجلس شورى منتخب

يدور الحديث حول تعديلات دستورية يتم بموجبها تغيير النظام السياسي إلى النظام الرئاسي وإنشاء مجلس شورى منتخب، وفي الصفحات التالية سوف يتم وضع نموذجين لنظامين انتخابيين وما هي المخرجات السياسية المترتبة على ذلك.

النظام الانتخابي الأول

مجلس النواب وفق النظام الحالي - مجلس الشورى قائمة
نسبية وتمثيل متساوي للمحافظات

ماهيته:

ينتخب أعضاء مجلس النواب وفق النظام الحالي (نظام الفائز الأول) وبنفس عدد الدوائر الحالية، فيما تصبح كل محافظة دائرة انتخابية واحدة لها عشرة ممثلين ينتخبون لعضوية مجلس الشورى.

آليته:

يتم الترشح من قبل ممثلي الأحزاب والمستقلين في جميع الدوائر الثلاثمائة وواحد لعضوية مجلس النواب، فيما تقوم الأحزاب بالتنافس على عضوية مجلس الشورى من خلال إنزال قائمة من عشرة أسماء

في المحافظات التي تشارك فيها، وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يتناسب مع ما حصلت عليه من أصوات. وفي هذه الحالة فإن أي قائمة تحتاج إلى 10% من الأصوات الصحيحة لتحصل على مقعد واحد في المحافظة.

ويصوت الناخب على بطاقتين الأولى يوشر فيها على رمز المرشح لمجلس النواب، والثانية على رمز قائمة الحزب في المحافظة التي ينتمي لها.

مزاياه:

ستمثل كل محافظة بعدد متساو من الأعضاء في مجلس الشورى بحيث تحصل المحافظات القليلة السكان على عدد مساوي من الممثلين الذي تحصل عليها المحافظات الكثيرة السكان.

معوقات تطبيقه:

سيكون هذا النموذج حل وسط للمطالب المتناقضة من السلطة والمعارضة حيث ستبقى مخرجات النظام الحالي تعمل على حالها في انتخابات مجلس النواب، وهو ما يعني إمكانية حصول حزب واحد على أغلبية في هذا المجلس، والذي من مهامه الإشراف على إدارة الحكومة ومعاونة السلطة التنفيذية على تنفيذ برامجها، والتي يفترض أن الفائز بمنصب الرئاسة ينتمي للحزب الأكبر في هذا المجلس.

قد تظهر خلافات حول صلاحيات مجلس الشورى على أساس أن هذه الصلاحيات ستكون على حساب مجلس النواب، والسلطة التنفيذية.

مشاكل إدارته:

بحكم بساطة هذا النظام فإن عملية إدارته ستكون ممكنة للجنة الانتخابات، وأهم مشكلة في هذا الجانب ستتمحور حول تحديد آلية توزيع الأصوات الضائعة من الأحزاب الخاسرة، وكذلك الكسور، على الأحزاب الفائزة.

كلفته:

هذا النظام غير مكلف على الدولة، حيث ستكون تكلفته مقاربة لتكلفة إدارة النظام الحالي، خاصة وأن الانتخابات للمجلسين تتم في وقت واحد وهو ما يقلل من نفقات الانتخابات.

مخرجاته السياسية

ستنعكس مخرجات النظام على عدد من القضايا يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في مجلس الشورى من خلال قدرة بعض الأحزاب في بعض المحافظات الفوز بعدد من المقاعد أكثر من قدرتها على الفوز في مجلس النواب. ومع ذلك فإن نسبة الحسم الفعلية (10%) لن تساعد الأحزاب الصغيرة من الفوز إلا في المحافظات التي تمتلك فيها نفوذ، كفوز حزب الحق بمقاعد في محافظة صعده وفوز الحزب الناصري بمقاعد في محافظة تعز، والحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية.

شكل الحكومة:

بما أن النظام السياسي قد أصبح نظاماً رئاسياً فإن الحكومة ستكون مشكلة من فريق سياسي واحد تابعين لرئيس الجمهورية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

ستكون قوة قادة الأحزاب على أعضاء مجلس النواب متوسطة كون الفائزين يمتلكون نفوذاً كبيراً في دوائرهم، فيما ستكون سلطة قادة الأحزاب على أعضائها في مجلس الشورى أكبر لأن قيادة الحزب هي التي ساهمت بدرجة كبيرة في وصولهم.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

سيساعد هذا النظام على درجة عالية من الانفتاح السياسي خلال انتخابات مجلس النواب، ودرجة أقل من الانفتاح في انتخابات مجلس الشورى.

سلوك الناخب:

سيسلك الناخب أكثر من مسلك تبعاً للمجلس الذي يصوت له، فحين يصوت الناخب لمرشح مجلس النواب فإن الاعتبارات الشخصية والقضايا المحلية ستكون مركز اهتمام الناخب، فيما سيكون سلوكه أثناء التصويت على قائمة مجلس الشورى مختلفة، حيث سيكون التصويت متأثراً بالانتماء الحزبي وبالقضايا الوطنية والإقليمية الخاصة بالمحافظة.

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن تزداد نسبة المشاركة في الانتخابات عن حجم المشاركة وفق النظام الحالي.

حجم الأصوات الضائعة:

في انتخابات مجلس النواب ستضيع الأصوات التي ذهبت للمرشحين الخاسرين، في الوقت نفسه فإن هناك نسبة من الأصوات الضائعة على الأحزاب المتنافسة في انتخابات مجلس الشورى التي لا تتمكن من الفوز بأي مقعد.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد عملية التنسيق بين الأحزاب في انتخابات مجلس النواب فيما ستقل هذه التحالفات في انتخابات مجلس الشورى .

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة أعضاء مجلس النواب قوية بناخبيهم، ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء بالقضايا المحلية ستطغى على اهتماماتهم بالقضايا الوطنية، في المقابل سيكون اهتمام عضو مجلس الشورى بناخبيه أقل كونه أتى عن طريق قائمة حزبية، إلا أن اهتمامات أعضاء مجلس الشورى ستكون مركزة على قضايا تخص محافظاتهم .

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

قد يساعد هذا النظام من فوز بعض الأحزاب الفئوية خاصة تلك التي تمتلك وجود كبير في بعض المحافظات، فعلى سبيل المثال وفي حال كان هناك وجود لحزب خاص بقبيلة حاشد فإن من المحتمل أن يحصل على مقاعد في محافظة عمران، مثلما هو الحال في حال وجود حزب يمثل «السادة الزيديين» فإن حظوظه بالفوز في محافظة صعده تبقى كبيرة، كما أن هذا النظام سيساعد على بروز أحزاب مناطقية، كحزب خاص بالتهاميين أو الحضارم، وغيرهم .

ويمكن التخفيف من وجود أحزاب فئوية عن طريق وجود نسبة حسم ولتكن 2% من عدد محدد من المحافظات تكون شرط لفوز أي حزب في مجلس الشورى .

تمثيل النساء:

قد يساعد هذا النظام النساء من الفوز عن طريق القوائم الحزبية في المحافظات.

التنوع الجغرافي:

بما أن الدولة ستقسم إلى دوائر جغرافية فإن جميع المناطق ستحصل على ممثلين لها في مجلس النواب وكذلك مجلس الشورى، وفي الإجمال فإن هذا النظام يضمن تمثيل جغرافي واسع، خاصة للمحافظات قليلة السكان.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي، أكثر مما هو حاصل وفق النظام الحالي.

التنوع الاجتماعي:

سيساعد هذا النظام في المزيد من التنوع الاجتماعي في المجلس النيابي بعد أن تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء، من الدخول إلى مجلس الشورى.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

ستحصل الأحزاب الكبيرة على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب فيما ستمكن بعض الأحزاب المتوسطة والصغيرة من الحصول على تمثيل محدود في مجلس الشورى .

احتمالية تطبيق هذا النظام:

هذا النظام غير مطروح حالياً ولهذا يصعب التنبؤ فيما إذا كان من الممكن تطبيقه . ومع ذلك فإن هذا النظام سيكون بمثابة حل وسط ومخرج للأزمة الحالية التي تعيشها اليمن ، فمن جهة سيعزز مجلس الشورى - الذي سيمتلك سلطات كبيرة - من دور المحافظات التي تشعر بالتهميش ، وهو ما سيعزز من الوحدة الوطنية .

النظام الانتخابي الثاني

مجلس النواب وفق النظام الحالي - مجلس الشورى قائمة
نسبية - الدولة دائرة انتخابية واحدة

ماهيته:

ينتخب أعضاء مجلس النواب وفق النظام الحالي (نظام الفائز الأول) وبنفس عدد الدوائر الحالية، فيما ينتخب أعضاء مجلس الشورى بنظام القائمة النسبية على أساس أن الدولة تصبح دائرة انتخابية واحدة وكل حزب ينزل بقائمة تشتمل على 210 أشخاص، ويفوز كل حزب بعدد من المقاعد المساوية لنسبة الأصوات التي حصل عليها من جميع المراكز الانتخابية.

آليته:

يتم الترشح من قبل ممثلي الأحزاب والمستقلين في جميع الدوائر الثلاثمائة ودائرة لعضوية مجلس النواب، فيما تقوم الأحزاب بالتنافس على عضوية مجلس الشورى من خلال إنزال قائمة من 210 اسم في جميع المراكز الانتخابية، وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يتناسب مع ما حصلت عليه من أصوات. وفي هذه الحالة فإن أي قائمة تحتاج إلى 0.5% من الأصوات الصحيحة لتحصل على مقعد واحد في المجلس. ويصوت الناخب على بطاقتين: الأولى يؤشر فيها على رمز المرشح لمجلس النواب، والثانية على رمز قائمة الحزب لانتخاب مجلس الشورى.

مزاياه:

سيساعد على إيجاد تمثيل لقطاعات واسعة سياسية وفئوية وغيرها في مجلس الشورى .

معوقات تطبيقه:

سيكون هذا النموذج حل وسط للمطالب المتناقضة من السلطة والمعارضة حيث ستبقى مخرجات النظام الحالي تعمل على حالها في انتخابات مجلس النواب وهو ما يعني إمكانية حصول حزب واحد على أغلبية في هذا المجلس، والذي من مهامه الإشراف على إدارة الحكومة ومعاونة السلطة التنفيذية على تنفيذ برامجها، والتي يفترض أن الفائز بمنصب الرئاسة ينتمي للحزب الأكبر في هذا المجلس .

قد تظهر خلافات حول صلاحيات مجلس الشورى على أساس أن هذه الصلاحيات ستكون على حساب مجلس النواب والسلطة التنفيذية .

مشاكل إدارته:

بحكم بساطة هذا النظام فإن عملية إدارته ستكون ممكنة للجنة الانتخابات، فما على اللجنة سوى عد الأصوات في كل مركز انتخابي لتحديد الفائز في مجلس النواب وعد أصوات كل حزب لحساب حجم المقاعد التي يستحقها في مجلس الشورى .

كلفته:

هذا النظام غير مكلف على الدولة، حيث ستكون تكلفته مقاربة لتكلفة إدارة النظام الحالي. غير أن كلفته على الأحزاب ستكون كبيرة كونها مضطرة لأن تقوم بحملة انتخابية في جميع مناطق الدولة.

مخرجاته السياسية

حجم الأحزاب وعددها:

سيعمل هذا النظام على زيادة عدد الأحزاب الفائزة بمقاعد في مجلس الشورى من خلال قدرة الكثير منها من تجميع نسبة من الأصوات تمكنها من الفوز (0.5%). ومن هنا فإن هذا النظام سيساعد على وجود عدد كبير من الأحزاب بعضها سيكون على حساب الأحزاب الكبيرة داخل مجلس الشورى. أما مجلس النواب فإن الأحزاب المتوسطة والصغيرة سيقبل وجودها كما هو الحال الآن.

شكل الحكومة:

بما أن النظام السياسي قد أصبح نظاما رئاسيا فإن الحكومة ستكون مشكلة من اتجاه سياسي واحد تابع لرئيس الجمهورية.

حجم قوة قادة الأحزاب:

ستكون قوة قادة الأحزاب على أعضاء مجلس النواب متوسطة كون الفوز يرجع في جزء منه إلى قوة العضو في دائرته. فيما ستكون سلطة قادة الأحزاب على أعضاء مجلس الشورى أكبر لأن قيادة الحزب هي التي ساهمت بدرجة كبيرة في إنجاحهم.

درجة الانفتاح السياسي على القوى الأخرى:

سيساعد هذا النظام على وجود درجة عالية من الانفتاح السياسي خلال

انتخابات مجلس النواب، ودرجة معدومة من الانفتاح في انتخابات مجلس الشورى.

سلوك الناخب:

سيسلك الناخب أكثر من مسلك تبعاً للمجلس الذي سيصوت له، فحين يصوت الناخب لمرشح مجلس النواب فإن الاعتبارات الشخصية والقضايا المحلية ستكون مركز اهتمام الناخب، فيما سيكون سلوكه أثناء التصويت على قائمة مجلس الشورى مختلفة، إذ سيكون التصويت متأثراً بالانتماء الحزبي وبالقضايا الوطنية.

حجم المشاركة في الانتخابات:

من المحتمل أن تزداد نسبة المشاركة في الانتخابات عن حجم المشاركات وفق النظام الحالي.

حجم الأصوات الضائعة:

في انتخابات مجلس النواب ستضيع الأصوات التي ذهبت للمرشحين الخاسرين، في الوقت نفسه فإن نسبة الأصوات الضائعة في انتخابات مجلس الشورى ستكون قليلة جداً.

حجم التحالفات الحزبية:

ستزداد عملية التنسيق بين الأحزاب في انتخابات مجلس النواب، فيما ستندعم في انتخابات مجلس الشورى.

علاقة عضو البرلمان بالناخب:

ستكون علاقة أعضاء مجلس النواب قوية بناخبيهم ومن ثم فإن اهتمامات هؤلاء بالقضايا المحلية ستطغى على اهتماماتهم بالقضايا الوطنية، في المقابل سيكون اهتمام عضو مجلس الشورى بناخبيه أقل كونه أتى عن طريق قائمة حزبية، ومن ثم فإنه لا يعرف ناخبيه المنتشرين في جميع أنحاء الجمهورية، وسيكون اهتمام عضو مجلس الشورى مركزاً على القضايا الوطنية خاصة، وأن مهام مجلس الشورى ستكون إدارة الدولة.

تمثيل الفئات (مذهبية - عرقية - قبلية - جغرافية):

سيساعد هذا النظام من فوز الأحزاب الفئوية في مجلس الشورى حيث من المحتمل أن تتشكل أحزاب فئوية كثيرة يكون بإمكانها الفوز من خلال تجميع أعداد من الأصوات من مناطق مختلفة من الدولة، وفي هذه الحالة فإن مجلس الشورى ستكون تركيبته مختلفة بشكل جذري عن تركيبة مجلس النواب، من حيث درجة التنوع الفئوي والسياسي، وفي هذه الحالة فإن من غير المتوقع وفي حال تم تطبيق هذا النظام أن يفوز حزب واحد بأكثر من 30% من مقاعد مجلس الشورى.

ويمكن الحد من هذه الظاهرة بإيجاد نسبة حسم معينة تحد من الأحزاب الفئوية والصغيرة والمتطرفة.

وفي حال اعتماد نسبة الحسم هذه فإن مخرجات هذا النظام ستتغير بشكل جذري، بمعنى أنه سيصبح نظاماً مختلفاً تماماً.

تمثيل النساء:

قد يساعد هذا النظام النساء من الفوز في مجلس الشورى عن طريق القوائم الحزبية.

التنوع الجغرافي:

بما أن الدولة ستقسم إلى دوائر جغرافية فإن جميع المناطق ستحصل على ممثلين لها في مجلس النواب، أما مجلس الشورى فإن بعض المناطق خاصة العاصمة والمدن الرئيسية ستحصل على عدد من الممثلين أكثر بكثير من حجمها السكاني، وسيكون ذلك على حساب تمثيل المناطق النائية.

التنوع الأيديولوجي:

سيزيد هذا النظام من حجم التنوع الأيديولوجي في مجلس الشورى.

التنوع الاجتماعي:

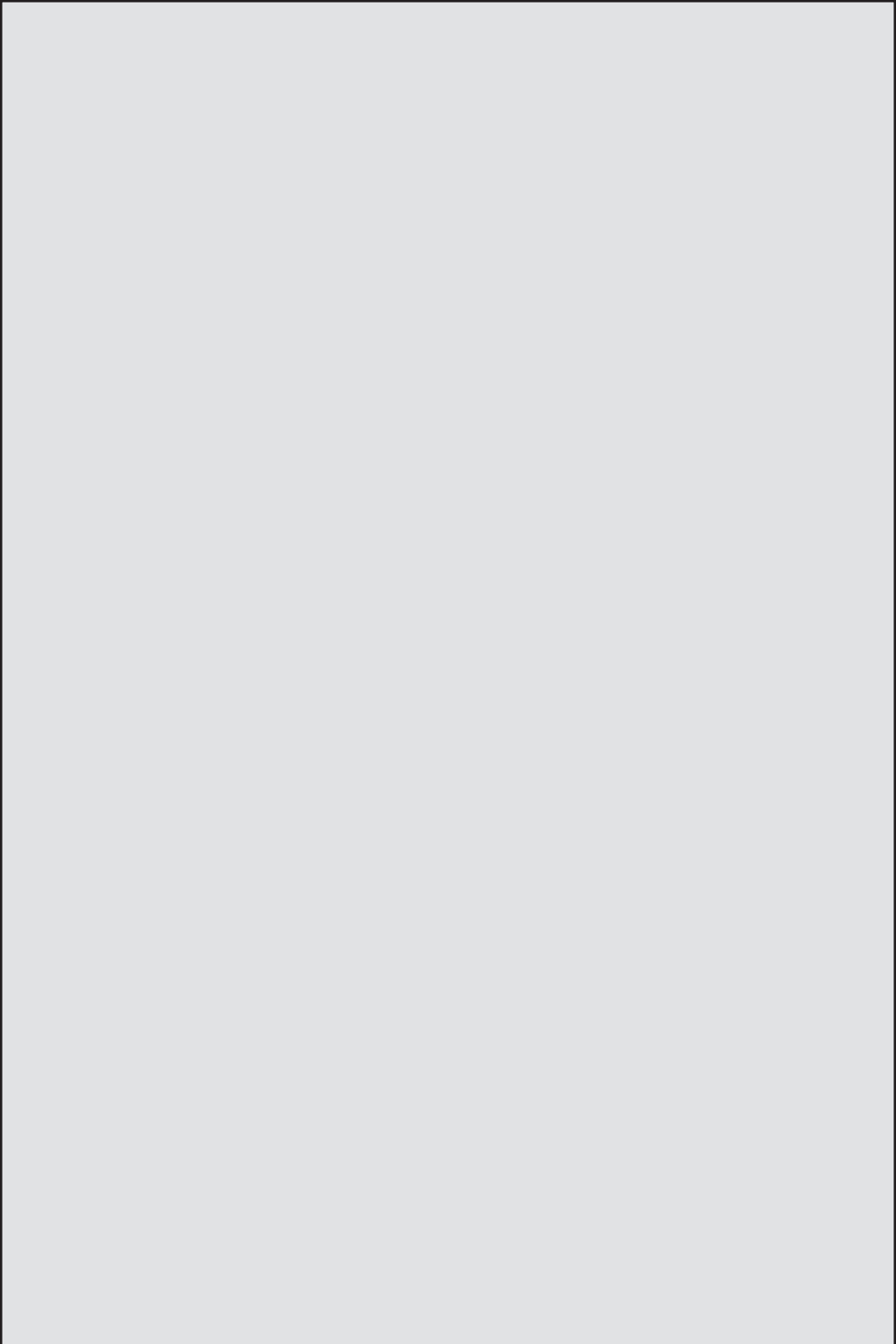
سيساعد هذا النظام على المزيد من التنوع الاجتماعي في مجلس الشورى يعوض النقص في التمثيل في مجلس النواب، حين تتمكن بعض الفئات الاجتماعية كالمثقفين والنساء والفقراء، من الدخول إلى مجلس الشورى.

خارطة المجلس النيابي وفق هذا النظام:

ستحصل الأحزاب الكبيرة على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب فيما ستتمكن الأحزاب المتوسطة والصغيرة من الوجود والتمثيل في مجلس الشورى.

احتمالية تطبيق هذا النظام:

هذا النظام غير مطروح حالياً ولهذا يصعب التنبؤ فيما إذا كان من الممكن تطبيقه، ومع ذلك فإن هذا النظام سيكون بمثابة حل وسط ومخرج للأزمة الحالية التي تعيشها اليمن، حيث أن وجود أحزاب أيديولوجية وفئوية ومناطقية في مجلس الشورى قد يساعد من امتصاص عدد كبير من الحركات المعارضة للنظام الحالي، وهو ما سيعزز من الوحدة الوطنية.



Electoral Issues

The impact of adopting various electoral systems on the political life in Yemen

The electoral commission – The women quota

Abdul Nasser Al- Mwudda